الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الشراكة الأورو– متوسطية في تأهيل الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
قبابلة عبد الجليل

الأستاذة المشرفة:
دهينة مجدولين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– عديسة شهرة	–أستاذ محاضر (أ)	– رئيسا	– بسكرة
– نعمون ايمان	–أستاذ محاضر (أ)	– مناقشا	– بسكرة
– دهينة مجدولين	–أستاذ محاضر (أ)	– مشرفا	– بسكرة

الموسم الجامعي 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الشراكة الأورو– متوسطية في تأهيل الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

قبابلة عبد الجليل

الأستاذة المشرفة:

دهينة مجدولين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– عديسة شهرة	–أستاذ محاضر (أ)	– رئيسا	– بسكرة
– نعمون ايمان	–أستاذ محاضر (أ)	– مناقشا	– بسكرة
– دهينة مجدولين	–أستاذ محاضر (أ)	– مشرفا	– بسكرة

الموسم الجامعي 2021/2020

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله تعالى و أشكره على نعمه وعونه، وأصلي على خاتم الأنبياء

والمرسلين " محمد " وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه

المذكرة ونخص بالذكر الأستاذة " **مجدولين دهينة** " على إرشاداتها

ونصائحها وتوجيهاتها العلمية والتي من خلالها وبعون الله تعالى تم

انجاز هذا العمل.

شكـــــــــــرا

إهداء

يشرفني أن أقدم الشكر لمستحقيه ممن أفادونا بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا

إلى من منحني العطف و الحنان إلى من أعطوني الدفء و الاطمئنان

إلى من هما لي في الدنيا مصباح و في الآخرة مفتاح.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة).

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز).

إلى أحبة القلب أخواتي العزيزات:سمية ، مليكة ، راضية.

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة

الملخص:

إن للمنظمة العالمية للتجارة دورا مهما في حركة الاقتصاد العالمي، فهي المسؤول الأول في متابعة و تنظيم التحركات الإقتصادية، و هي الناهي الأمر في التجارة الخارجية للبلدان ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها ، المنظمة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول. ، و الجزائر تسعى جاهدة من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة و من خلالها الانخراط في الاقتصاد العالمي، و تواجه تحديات كبيرة ، ففي سنة 1995 بتاريخ 27-28 نوفمبر تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد و الدولة المتوسطية و حاولت الجزائر الاستفادة من مزايا اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، للنهوض باقتصادها عموما وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص.و في دراستنا هذه حاولنا التطرق لعلاقة الشراكة الجزائرية و الأورومتوسطية مع السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال اتباعنا للمنهج الوصفي التاريخي التحليلي و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهداف الدارسة التي تتمثل في إلقاء نظرة على مسار الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومفاوضاته التي جرت بهذ الخصوص و السعي إلى الالتزام بمبادئ المنظمة في مجال الخدمات المالية.

-الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة،الشراكة الأورومتوسطية، صندوق النقد الدولي ،التجارة الخارجية.

Résume:

L'Organisation mondiale du commerce (OMC) a un rôle important à jouer dans le mouvement de l'économie mondiale. Il a la responsabilité première de surveiller et de réglementer les mouvements économiques. C'est la fin du commerce extérieur dans les pays et la poursuite des politiques économiques de beaucoup de ses États membres.

En 1995, les 27 et 28 novembre, la conférence de Barcelone s'est tenue entre les États de l'Union et l'État méditerranéen, et l'Algérie a tenté de tirer parti des avantages de l'euro-accord de partenariat méditerranéen visant à améliorer son économie en général et le secteur du commerce extérieur en particulier.

Mots clés : Organisation mondiale du commerce, Partenariat euro-central, Fonds monétaire international, Commerce extérieur

قائمة الجداول و الأشكال

- **قائمة الجداول**

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الشراكة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية	
02	الأرقام الممثلة لالتزامات الوكالة الفرنسية للتنمية في الفترة 1997 -2002	

- **قائمة الأشكال**

الرقم	الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة**	

مقدمة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول. و تشكل إجمالي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء أكثر من 90 %من التجارة العالمية. و تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ 1987 من القرن الماضي ، و تواجه تحديات عدة على مستوى جميع القطاعات. و لقد قامت الجزائر بعدة خطوات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و هناك مجموعة من الفرص سوف تتاح للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.ومما لاشك فيه أن الشراكة الاورو–متوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين، شمال متقدم وجنوب متأخر أوفي طريق النمو توجد بينهما فجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

– إشكالية البحث:

الأمر الذي يستوجب إيجاد إجابة واضحة للسؤال الذي يبلور إشكالية هذا البحث، والتي تمت صياغتها كما يلي:

- **ماهو دور الشراكة الأور ومتوسطية في تأهيل الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ؟**

– الأسئلة الفرعية:

بناءا على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

–ماذا نعني بالشراكة الأورو–متوسطية؟

– ما هي انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري؟

– ماهية المنظمة العالمية للتجارة؟

– ماهية شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

– فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي يعمل البحث على اختبار صحتها فيما يلي:

- الشراكة الأورو – متوسطية تؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي وتؤثر إيجابا على الأداء الكلي والجزئي للاقتصاد الجزائري.
- الجزائر لم ترقى بعد إلى المعايير و المقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة.

- أهداف البحث:

- معرفة حقيقة إنشاء المنظمة.

- إلقاء نظرة على مسار الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومفاوضاته التي جرت بهذ الخصوص.
- التعرف على المؤسسات الأجنبية الاقتصادية الناشطة في الجزائر.
- إلقاء نظرة على البرامج الأوروبية المساعدة على تنمية المؤسسات المحلية.

-أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوربية – المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وايجابيات على الاقتصاد الجزائري والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية و العمل على أعلى مستوى لتأهيلها للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة و التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة و هذا لأنها عملية صعبة و معقدة و طويلة و تمثل مسألة إستراتيجية بالنسبة للجزائر.

- أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب جلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، و هذه الأسباب:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.

- قيمة الموضوع و أهميته باعتباره من مواضيع الساعة.

- رغبتنا في التعرف على واقع و أفاق كلا الشراكة الأورو متوسطية و المنظمة العالمية للتجارة.

-الشركات الأوروبية باعتبارها قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة و لإلمام بهذا الموضوع، واختبار الفرضية المعتمدة،اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهداف الدارسة و استعراض و مناقشة الأفكار والدراسات و تفسير العديد من العلاقات و الظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة لدى بلدان جنوب المتوسط و بصفة خاصة الجزائر.

الدراسات السابقة:

أولا:دراسة ملاح سمية بعنوان "أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص :مالية، تأمينات وتسيير المخاطر السنة الجامعية 2015/2014.و تتلخص أهداف التي تتطلبه لها هذه الدراسة إلى: محاولة التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ودورها في إبراز دوافع الدول من الانضمام إليها و إبراز دوافع الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الاعتماد على كل من المنهج الوصفي، التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة ما ومحاولة تفسير هذه البيانات وتحليلها للوصول إجابات مقنعة.

ثانيا:مزروع مسعودة " أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية 2016/2015 و تناولت الباحثة في موضوعها أهم الاتفاقيات المبرمة في خضم المنظمة العالمية للتجارة ومدى تأثيرها على مختلف الاقتصاديات الدولية المتقدمة وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى مدى استفادة الدول المتقدمة من جراء الانضمام إلى المنظمة تكمن أهداف الدراسة توضيح طبيعة عمل ومسؤوليات المنظمة العالمية للتجارة والقواعد التي تستند إليها في تحقيق أهدافها .و أهم الآثار التي ستنجم من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مقارنة بالآثار الناجمة على اقتصاديات الدول العربية من جراء انضمامها

صعوبات البحث:

تكمن أهم صعوبات إعداد هذا البحث في السعي للحصول على البيانات و الإحصائيات التي كانت متضاربة في بعض الأحيان، إضافة إلى مشكل تحديد المصطلحات.

التموضع الابستمولوجي :

يندرج البحث ضمن البحوث التي تهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية و أثرها على الاقتصاديات القومية وذلك من خلال دراسة المنظمة العالمية للتجارة من جهة و الإطار الذي تضبط من خلاله العلاقات التجارية الدولية و عملها كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعدّدة الجوانب و تقدّم آليات لتحلّ الخلافات التجارية و الشراكة الأورومتوسطية من جهة أخرى تحكمها في علاقات لمجموعة معينة من الدول أهمها المتموقعة على شريط البحر الأبيض المتوسط و بذلك يكون البحث يدرس العلاقة بينهما و أثرها على اقتصاديات الدول و استراتيجيات علاقاتها الدولية وتحفيز النمو الاقتصادي ومستوى العمل و تحديد درجة التعاون الملموس بين هاتين الأخيرتين .

خطة البحث:

لإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الخطة إلى:

مقدمة عامّة تناولنا فيها الإشكالية و الفرضيات، بالإضافة إلى أهميّة وأهداف الدّراسة وكذلك المنهج المستخدم في البحث، كما تناولنا فيها الدراسات السابقة.

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول .

الفصل الأول خصصناه لمعرفة التغيرات التي حدثت في منظمة التجارة العالمية وأهدافها .

الفصل الثاني : تم فيه التطرق إلى واقع التبادلات التجارية الجزائرية في ظل السعي إلى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثالث: جعلناه لدراسة أثر و دور الشركات الأجنبية في ترقية و تنمية المؤسسات الوطنية في كل القطاعات

وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة شاملة لكلّ الدّراسة التي قمنا فيها بتلخيص أهم ما ورد في البحث واهم النتائج والتّوصيات و آفاقِ الدّراسات المستقبليّة.

الفصل الأول:

المنظمة العالمية لتجارة

مقدمة الفصل الأول:

على مدى أكثر من قرن حدث التطورات كبيره في النظام التجاري الدولي حيث بدأت هذه التطورات بتوقيع الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية و التجارة GATT سنة1947 مرورا بالعديد من الجوالات التفاوضية حول تحرير التجارة وصولا الى جولة أوروغواي سنه1993 حيث أسفرت هذه الجولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التي تم الإعلان عنها في سنه 1993وقعت عليها 117 دوله في سنه 1994 بمدينه مراكش المغربية تدخل حي التنفيذ في أول يناير 1995 ولقد شكل إنشاء هذه المنظمة حدثا هاما في تاريخ العلاقات ألاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و كوسيلة لتنظيم العولمة الاقتصادية و تأطيرها .

لقد سعت الجزائر منذ أكثر من ربع قرن إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قصد تحقيق عدة أهداف اقتصادية، وفي سبيل ذلك اتخذت العديد من الإجراءات، إلا أنها مازالت تواجه العديد من العوائق والصعوبات حالت دون الوصول إلى ذلك. قبل التفصيل في ذلك نتطرق إلى الطبيعة القانونية للمنظمة العالمية للتجارة،ثم إلى مختلف الخطوات والمراحل التي مرت بها الجزائر في سياق عملية الانضمام إلى هذه المنظمة

المبحث الأول:ماهية المنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول:التعريف بمنظمة التجارة العالمية.

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف.

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية(ملاح ،صفحة 18، 2015).

و هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة(.2021.wikipedia).

لقد ولدت منظمة التجارة العالمية من المفاوضات ، وكل ما تفعله منظمة التجارة العالمية هو نتيجة للمفاوضات. إن القسم الأعظم من عمل منظمة التجارة العالمية الحالي يأتي من المفاوضات 1986-94 المسماة جولة أوروجواي والمفاوضات السابقة في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وتستضيف منظمة التجارة العالمية حاليا مفاوضات جديدة في إطار "خطة الدوحة للتنمية" التي بدأت في عام 2001. وحيثما واجهت البلدان حواجز تجارية وأرادت تخفيضها، ساعدت المفاوضات على فتح أسواق للتجارة. ولكن منظمة التجارة العالمية لا تقتصر على فتح الأسواق فحسب، بل إن قواعدها في بعض الظروف تدعم الإبقاء على الحواجز التجارية ـ على سبيل المثال، لحماية المستهلكين أو منع انتشار الأمراض. وفي صميمها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي تم التفاوض بشأنها وتوقيعها من جانب معظم الدول التجارية في العالم (www.wto.com).

وتوفر هذه الوثائق القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية. وهي في الأساس عقود ملزمة للحكومات لإبقاء سياساتها التجارية في حدود متفق عليها. وعلى الرغم من التفاوض والتوقيع من جانب الحكومات ، فإن الهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على تسيير أعمالهم ، مع السماح للحكومات بتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

والغرض الرئيسي للنظام هو مساعدة التجارة على التدفق بأقصى قدر ممكن من الحرية – ما دامت لا توجد آثار جانبية غير مرغوب فيها – لأن هذا أمر هام للتنمية الاقتصادية. وهذا يعني جزئيا إزالة العقبات. وهذا يعني أيضاً ضمان معرفة الأفراد والشركات والحكومات لقواعد التجارة في مختلف أنحاء العالم، ومنحهم الثقة في عدم حدوث تغييرات مفاجئة في السياسات. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون القواعد "شفافة" ويمكن التنبؤ بها.

المطلب الثاني:أهداف و مهام منظمة التجارة العالمية

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بهدف الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الجولات التفاوضية السابقة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لتكون الجهاز الدائم للتفاوض بين الدول الأعضاء

أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف المنظمة العالمية لتجارة إلى تحرير التجارة بين دول العالم.بالدرجة الأولى، إلا أنها تسعى إلى تحقيقها أهداف أخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إيجاد تشريع قانوني و مؤسساتي لتنفيذ اتفاقياتها.
- تحقيق وتطوير التنمية الاقتصادية لكافة الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تعاني من تخلف التنمية ونقصها وتطويرها، بالاستفادة من المعاملة التفضيلية .
- تقوية الاقتصاد العالمي والتخلص من جميع القيود التجارية بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية
- زيادة التبادل التجاري بين الدول وتنظيمه على أساس قواعد اتفاقية لأوروجواي ليتماشى مع احتياجات تنميتها الاقتصادية و إإدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية و الطبيعية لديها
- الدخول في اتفاقيات متبادلة للمعاملة بالمثل كالمعاملات غير التمييزية في العلاقات التجارية الدولية
- وضع منتدى عالمي للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا لمناقشة الأمور التجارية وطرح الانشغالات والتفاوض حولها.
- محاولة تسوية المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة بالطرق الودية(دادي عدون، ،متناوي صفحة 6 ، 2004).

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة:

و بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة المهام التي حددت لها في الوثيقة الختامية لجولة لأوروجواي في مادتها (03)على النحو التالي :

- تسهيل تنفيذ و إدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمِة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور كقطاع الخدمات مثلا، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.
- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول.
- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية، كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة.للإطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات.
- التعاون مع الهيئات الدولية بمقتضى نص(5/3) من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي،والمشاورات حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون(دادي عدون صفحة 07.)

- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة..
- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.
- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب(wikipedia.com 2021)

المطلب الثالث:مبادئ منظمة التجارة العالمية

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة ، وتكون هي بمثابة الدستور الرئيسي لعمل المنظمة ، وهي القاسم المشترك لجميع الاتفاقات التي تشرف علي تطبيقا ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلع GAT ، أو التجارة في الخدمات GATS، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية. TRIPS

أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: **(MFN) Most Favored Nation**

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية.

ثانياً: مبدأ الشفافية:**TRANSPARENCY :**

ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين ، والأنظمة ، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي.

ثالثاً: مبدأ تخفيض العوائق التجارية:Réduction Of Trade Barriers

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار علي تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية ... الخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء. رابعاً : مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity : يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها.

خامساً : مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية:((SDT

إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموماً ، وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل ، مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية ،على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات(د. العيتاني،.)

المطلب الرابع :الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية:

1. المؤتمر **الوزاري**: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 1999، ومن المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/ تشرين ثاني 2001.
2. الأمانة **العامة**: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.
3. المجلس **العام**: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.
4. **المجالس الرئيسية**: وتتكون من:

أ – مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية.

ب – مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

ج – مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

5. **اللجان الفرعية**: وهي أربع لجان:

أ- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

ب- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

ج– لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجار أهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

د– لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة

الولايات المتحدة الأميركية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة(د. العيتاني.).

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية WTO

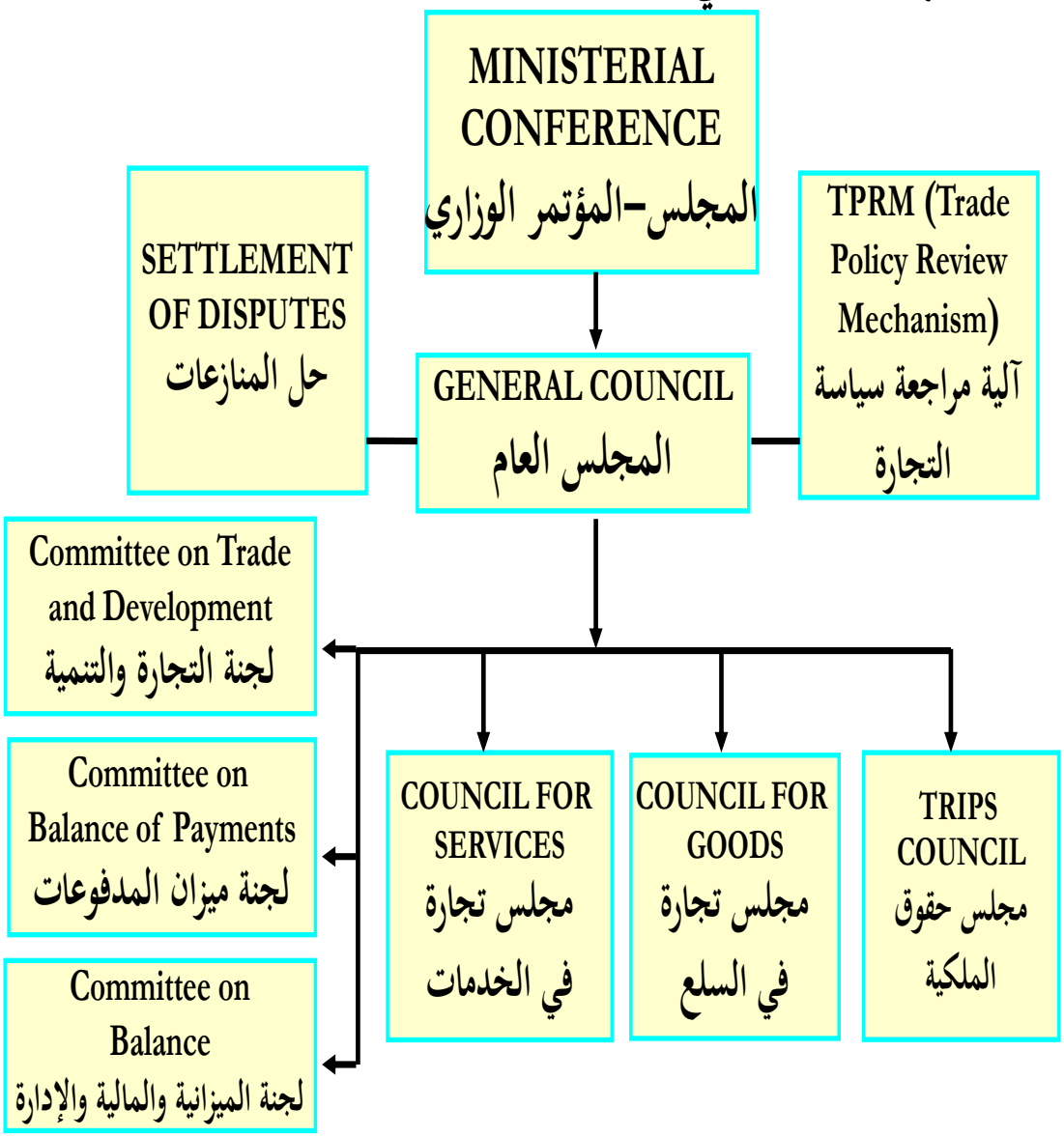

المبحث الثاني:العضوية و الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة

المطلب الأول:إيجابيات و سلبيات الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة

1- أولا / الإيجابيات:

1- للدول الأعضاء في المنظمة الحق في ممارسة أنواع مختلفة من الحماية ضد الدول غير الأعضاء في المنظمة ، مثلا تشترط الدول الأعضاء بالمنظمة على الدول غير الأعضاء فيها ، إثبات أن الأدوية المنتجة من قبلها قد تم إنتاجها حسب براءات الاختراع أو علامات تجارية وبالطرق المشروعة.

2- للدول الأعضاء بالمنظمة الحق في فرض حماية كمية (أي فرض حصص أو رفع التعريفة الجمركية) على بعض المنتجات المستوردة من أي دوله غير عضو بالمنظمة ، إذا كان هناك خطر على صناعتها المحلية من جراء استيراد تلك المنتجات.

3- تستفيد الدولة العضو بالمنظمة من أي ميزه تقدمها دوله عضو بالمنظمة لدوله أخرى أيضا عضو بالمنظمة، وهذا يفتح المجال أمام منتجات الدول بالوصول لأسواق لم تكن تحلم بالوصول إليها.

4- إن حماية حقوق الملكية الفكرية للمخترعين من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة والتزام الدول بذلك، سيكون له أثرا على المخترعين والمبدعين ويشجعهم على الاستثمار بالخارج إذا علموا أن حقوقهم مضمونه، وهذا يساعد على نقل التكنولوجيا المتطورة لدول أخرى(ا. الشمري، عباس..2012.) .

ثانيا / السلبيات

1- إن منافسة المنتجات المستوردة للمنتجات المحلية الناشئة نتيجة لانخفاض التعريفة الجمركية ومساواة السعر يجعل المستهلك يتجه لشراء المنتج المستورد بدلا من المنتج المحلي وهذا يساهم في عدم تطور المنتجات المحلية خاصةً بالنسبة للدول النامية.

2- أن خفض التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة سيؤدي إلى زيادة الطلب على تلك السلع والمنتجات ، وهذا يلحق الضرر بالصناعات المحلية ألناشئه ويؤدي إلى عدم تطورها لقلة الطلب عليها.

3- قد تلجأ بعض الدول لتعويض خسارتها من خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية إلى رفع نسبة الضريبة على بيع المنتجات المحلية ، أو فرض رسوم محلية ، وهذا يقلل من مستوى الحماية ويضعف الميزة النسبية لأسعار المنتجات المحلية.

4- أن التزام الدول الأعضاء بالمنظمة بحماية حقوق الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج (لأن المنتجين يضطرون لدفع تكاليف أخرى تتمثل بشراء براءات الاختراع) ، التي يضيفوها على تكاليف الإنتاج الأصلية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار السلع المنتجة (ا. الشمري، عباس..).

المطلب الثاني:إجراءات و شروط و الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.

أولا إجراءات التقديم والقبول:

يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلتيهما:

-**1**الطريقة الأولى :تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية.

-2الطريقة الثانية :تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض.

وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

-تعديل المنظومة القانونية: من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام إلى (WTO) هي تعديل المنظومة القانونية و في هاذ الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض و ذلك لأهمية التعريفات الجمركية في المفاوضات حيث أن:

- في 1997 تم المصادقة على اتفاقية بيرون المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية و الفنية و إعطاء القوانين الجزائرية مرجعية دولية و فتح القضاء الجزائري في المجال الفكري و الفني و العلمي على التنظيمات العالمية و القوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.
- في أوت 2001 تم إصدار أمر رئاسي يتضمن قانون الاستثمار.
- تقديم الجزائر لالتزام القيام بتعديل جميع التشريعات و ستصبح مطابقة لأحكام التجارة الخارجية قبل نهاية 2003.
- توقيع الجزائر على اتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ،حقوق المؤلف حماية العلاقة التجارية ،و براءات الاختراع بالإضافة إلى الأعمال الفنية و التقنية.
- في 1995/01/01 تم تحويل جميع الأفواج العمل للانضمام "GATT" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة(شيحي، ، صفحة 111، ،2012،.)

- سنة 1995 قامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء و تمت صياغة مشاريع الأجوبة و قدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها في 1997 على أساس الأجوبة تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 23/22 أفريل 1998 ثم تم توقيف المفاوضات في عام 1999 لتستأنف بعدها عام 2000 بصورة متقطعة.

- أعتبر فوج الهمل هذه المرحلة ناضجة و طلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة و تجارة الخدمات و تم أيضا مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001 و أرسلت نسخت منها إلى أمانة المنظمة في جويلية 2001 و تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة و معاينة مسار الانضمام.
- عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 07 فيفري 2002و تم تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 20 فيفري 2002 و المعلومات الإضافية أرسلت في مارس 2002 حيث تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية التنظيمية التي تمس المسائل التالية:
  - حقوق الملكية الفكرية.
  - الإتاوات الجمركية.
  - الحواجز التقنية للتجارة.
  - الوسائل القانونية للحماية التجارية.
  - إجراءات محاربة الغش و القرصنة.
- إضافة إلى هذا تم تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نص قانوني من 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية و هنا تصل المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة حيث أن الطبعة الأولى من مشروع مذكرة فوج العمل قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لهذا الفوج الذي أنعقد على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف و تم من خلاله طرح حوالي 1500 سؤال و كان ذلك بجنيف 2005/10/21 و على مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات و لقاءات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات و قدمت الجزائر عروضها الأخيرة في جانفي 2005.
- و قد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعة 96 سؤالا من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة منها 15 لها تأثير على اقتصادها و التي بسببها لا زالت مسألة انضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة(شيحي ،صفحة 113):

ثانيا: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

.

2- تقديم التزامات في الخدمات

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي. أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الغات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

.

المطلب الرابع: الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة..

1- الانسحاب الإرادي من عضوية المنظمة العالمية للتجارة

من أهم مبادئ القانون الدولي هو عدم أمكانيه انسحاب أي دوله من معاهده دوليه كانت قد التزمت بها، بناءا على ذلك نجد أن بعض المنظمات الدولية لا تسمح لأي عضو فيها بالخروج من المنظمة إلا بعد انقضاء فتره زمنية محددة

وهذا حفاظا على هيكل المنظمة واستقرارها وبالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة يستطيع العضو الانسحاب منها إلا إن هذا الانسحاب لا يمكن أن يتم إلا بعد ستة أشهر من الإخطار إلى المدير العام المنظمة وتتم عمليه انسحاب من المنظمة العالمية للتجارة حسب الخطوات التالية :

- يتم الإخطار الكتابي بالانسحاب من طرف الدولة الراغبة في ذلك إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة.
- الانسحاب من المنظمة يعني التخلي عن جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- يصبح الانسحاب نافذا بعد ستة أشهر من اختيار بالانسحاب.

وما يلاحظ في هذا الشأن انه مقابل الشروط والمفاوضات الصعبة والشاقة التي وضعت للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يتم وضع أي شروط مقابل الانسحاب منها ، و هذا في الأصل قد يهدد كيان هذه المنظمة بالزوال خاصة في حاله انسحاب الأعضاء الذين يتحملون الجزء الأكبر من ميزانيه المنظمة(بوخالفة، علي ،صفحة 54 ،2015.) .

2- الإيقاف والفصل من عضويه المنظمة العالمية للتجارة:

في كثير من بنود تأسيس المنظمات الدولية تجيز بعض هذه المنظمات حرمان بعض الأعضاء مؤقتا من الاستفادة من مزايا العضوية،و هو في الحقيقة كنوع من العقوبة لسبب ما، و فيما يخص المنظمة العالمية للتجارة لم تتطرق اتفاقيه التأسيس لمسألة الإيقاف أو الفصل من عضوية المنظمة،و هذا يشبه حالة منظمات أخرى مثل جامعة الدول العربية، حيث يعتبر ميثاقها دوله عضو مفصولة من الجامعة إذا أخذت بواجباتها بشرط أن يكون قرار الفصل صدر بالإجماع. ومن ثم فليس هناك ما يحول دون أن يكون من صلاحيات المجلس الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة إيقاف عضوية أي دولة بناءا على طلب الدول الأعضاء، هذا في حاله عدم تقييد هذه الدولة بما ورد في اتفاقيه اتفاقيه تأسيس المنظمة وإخلالها لالتزاماتها بصوره متعمده، غير انه من خلال الواقع لم يحدث أن تم فصل أي دوله من المنظمة العالمية التجارة أو أعلنت انسحابها إراديا(بوخالفة ،علي ،صفحة 55.).

المبحث الثالث:الجزائر و مسار الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة

رغم مرور ما يفوق عشرين سنة على طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مازالت المفاوضات قائمة دون الوصول الى نهايتها والموافقة على الانضمام ، وهذا لان المفاوضات واجهتها عدة عراقيل منعتها من النجاح

المطلب الأول:دوافع الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة

جاء طلب الجزائر للانضمام للمنظمة نابعا من قناعة تامة حيث أن ذلك يتيح لها فرصا أفضل
لإنعاش اقتصادها وتطويره، لذلك شرعت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، لتهيئ نفسها للانتقال إلى اقتصاد السوق، وتسعى الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظم وأهمها:

1إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد(دادي عدون ، و منتاوي،صفحة 8 ،2006).

2تحفيز وتشجيع الاستثمار:

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة م ا زيا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب حيث الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين – أن قانون النقد والقرض الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993حتى 2001 ، تم تجسيد 10 % منها فقط.

3مسايرة التجارة الدولية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 95 %من الصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

إن ضمان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يمكن للدولة العضو من الاستفادة بمجموعة من المزايا العامة و خاصة الدول النامية الأعضاء فيها، وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية، فانه وفي حال قبول انضمامها إلى المنظمة، فيمكن لها الاستفادة من المزايا الممنوحة لكل الدول الأعضاء من جهة، و من جهة ثانية للدول النامية.

و لعل من أهم المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هي ضمان حماية المنتوج الوطني من المنافسة في المدى القصير، و ذلك بالسماح للدول النامية الأعضاء باستخدام التعريفة الجمركية المرتفعة نوعا ما كنوع من أنواع الحماية من جهة، و من جهة أخرى إعطاء مدة أطول متمثلة في عشر (10) سنوات لتحقيق التحرير التام بدل من 6 سنوات الممنوحة للدول الأعضاء المتقدمة وذلك من اجل إعطاء فرصة اكبر لتعديل تشريعاتها و سياستها التجارية و تقبل فكرة التحرير الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة(دادي عدون و منتاوي صفحة 10 2006 ،).

المطلب الثاني:إجراءات التي اتخذتها الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة

الإجراءات التي اتخذتها لتحضير عملية الانضمام إلىOMC :

من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق.بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وباعتبار الجزائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وتهدف تسهيل و تسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في:

1- تعديل المنظومة القانونية :من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن هذا التعديل، سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على مثل إصدار أمر رئاسي في أوت 2001يتضمن قانون الاستثمار .وكانت في كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية " بيرن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997 مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية .

وأهداف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر.

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية .للتجارة وذلك قبل نهاية سنة2003

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية :إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة1990 ، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من

إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى خفض الاحتكار .وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة .وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات، وكان ذلك في 30أفريل1987 وعند ظهور المنظمة في 01 جانفي 1995 .(تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الغات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة إتباع الإجراءات التالية:

1-تقديم طلب الانضمام :بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة في سنة 1995 ، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليًا إلى هذه المنظمة في جوان(32وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية(،1996 المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، و كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2-تقديم مذكرة السياسة التجارية :تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

أ -مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، و العلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب -البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

ج -إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

د -السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ -نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و -نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

المطلب الثالث:المفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.

في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها .وكان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف.

أولا:المفاوضات متعددة الأطراف:

يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية لتجارة حيث يتم خلالها معالجة نظام ، التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها وكذا طرح أسئلة مختلفة كتابية وشفهية وعلى الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية ، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة ..... الخ. حيث اشتملت على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار و التوضيح، حيث طرحت الأسئلة من الدول التالية:

الاتحاد الأوربي:123 سؤالا.

سويسرا: 33 سؤالا.

اليابان: 09 أسئلة.

أستراليا: 08 أسئلة.

إسرائيل :سؤال واحد.

ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الاستفسارات كان عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات وآفاق هذا الانضمام.

حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة والتي تتكون من 22 عضوا من الوزارات و المؤسسات التالية(ملاح، صفحة 29):

وزارة العدل، المالية، الصناعة و إعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.

مؤسسة بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية INAP الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT .

ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، وكانت صادرة أساسا من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية (مزوري ، ص 163 ،2013).

– ولقد انعقد أولا اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذا الاجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.

المفاوضات ثنائية الأطراف:

1- يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى (ملاح، ،صفحة 29.).

وتقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات وذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات. علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلاثي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 31 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب

وبالتالي يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

وتجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا و تعطلها يزيدها تعقيدا أيضا، حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها وانما انتظرت إلى أن أصبحت المنظمة العالمية للتجارة ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها وعن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية(مزوري، صفحة 165 ،2013).

.

المطلب الرابع :أسباب تأخر الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة" 12 " ، و بسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة و واضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة .دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة .و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

و من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، و التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة تهدف الانضمام نذكر :

1-صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا:

نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا تهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية.

2-العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:

لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت بخلال جولة لأورغواي من مرونة خاصة .لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة .و أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي.

3-العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية :

لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، تهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا.

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط، تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:

أ -تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.

ب -تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج -تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4-كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى نهاية سنة2001 .

وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي :الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان واليمن .و قد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 ، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي :

أ -العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب -التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، و تقديم العون الفني لها، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأوروغواي.

ج -مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة، بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة " 12 " والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي ألتزمتها الدول المماثلة الأعضاء(دادي عدون، منتاوي ،صفحة 18).

د -موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة بالتدريب و رفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف.

خاتمة الفصل الأول:

يعد قيام منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995 حدثا اقتصاديا هاما على المستوى العالمي في القرن العشرين ,كون أن هذه المنظمة ظل إنشائها في المجتمع الدولي لمدة سبع وأربعين سنة شهد العالم خلالها مفاوضات تجارية عديدة في إطار ما و تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي .وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول، إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية. وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني تهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت إلى المنظمة للانضمام، ولها في ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تمثل عراقيل لا يستهان بها. و كل هذه الجوانب وان استطاعت المرور فيها فان الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

التجارة الجزائرية منذ استقلالها تميزت بخاصية ثابتة هي ميزة الضعف والتخلف وهذا راجع إلى عدة أسباب تاريخية و أخرى دولية ...الأمر الذي ألزمها المراتب الأخيرة مقارنة مع كثير من الدول، ويعتبر اعتمادها على قطاع المحروقات و إهمالها الشبه تام للقطاعات الأخرى(القطاع الزراعي الصناعي الخدمي..الخ) من ابرز مظاهر الضعف الذي تتخبط فيه.

وعلى هذا أصبح تعديل مسار الاقتصاديات الدول النامية ضروري من اجل تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي على الاقتصاد الوطني والاستفادة من الايجابيات التي قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن أطر معينة.

الفصل الثاني

الشراكة الأورومتوسطية

مقدمة الفصل الثاني:

لقد ادخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشرك في علاقته مع دول جنوب البحر المتوسط وهذا بسبب الأهمية ألاستراتيجيه لهذه الدول التي تستند على البعد الحضاري و التكتل البشري و الموارد الطبيعية المهمة إلا انه بالرغم من قدم هذه العلاقات إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يدعم التعاون مع هذه الدول إلا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي أين تم رسم السياسة المتوسطية الإطار ما يسمى مشاركة اورومتوسطية التي تم فيها تبني وسائل ماليه وهذا ما يساعد على إدماج أكثر للاقتصاديات هذه الأخيرة الاقتصاد العالمي.

ولعلّ من أبرز الأمثلة الرائدة والناجحة في تحقيق تكامل اقتصادي شامل وفعلي نجد الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يطمح في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة يسودها الأمن والاستقرار إلا أنه وجد نفسه أمام منافس لا يستهان به المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية و إنّ تقسيم العالم حسب درجة النمو الاقتصادي للدول إلى دول متقدمة ودول نامية أدى بهذه الأخيرة اللجوء والاحتكاك بالدول المتقدمة قصد الحصول على المساعدات الرامية لتحقيق التنمية هذا من جهة، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتسعى إلى توسيع نفوذها وتنويع أسواقها من جهة ثانية.

والجزائر كغيرها من الدول التي عانت من ويلات الاستعمار إذ خلف آثار وخيمة على كافة الجوانب لاسيما الجانب الاقتصادي منها سعت بكل الطرق للنهوض بالاقتصاد الوطني. وفي سبيل تدارك الوضع ودرء هذه الآثار والأزمات ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي لجأت الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي قصد عقد اتفاقيات شراكة والاستفادة من المزايا الممنوحة في هذا الإطار وبحكم العلاقات التاريخية بين الطرفين استفادت الجزائر من بعض المزايا وتوصلت إلى اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني:الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول:ماهية الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول : التعريف بالشراكة الأورو–متوسطية:

إن القراءة الواضحة لكلمة الأورو– متوسطية توحي بتواجد شطرين فيها و هاذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الإتحاد الأوروبي يدل عليه اسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول الحوض البحر الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي ممثلا للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي و هي الدول الجنوبية.

لقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قامت الاتحاد الأوروبي بوضع سياسة تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدولالواقعةجنوبالبحرالأبيضالمتوسطأهماجاءفيهذهالسياساتهوخلقمنطقهأمنه و مستقره إضافة إلى كيفية ضمان الوصول النفط والغاز إلى أوروبا كما تم توقيع العديد بالاتفاقيات بين الفترة الممتدة لتعاون في عدة مجالات كالتجارة المنتجات الفلاحية المنتجات النصف المصنعة إضافة إلى تحويل الإعانات المالية و القروض بين الطرفين(العرباوي، صفحة 295، ،2013).

–الشراكة الاورومتوسطية من وجهة نظر أوروبية هي عبارة عن توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي و مواكبة التقدم الهائل و السريع في شتى الميادين .والاندماج الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الافتتاح الاقتصادي و التجاري السائد في عالم اليوم.

–الشراكة الاورومتوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط هي عبارة عن وسيله أساسية لمواكبه التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغييرات جذريه في بنياتها ألاقتصادية و الاجتماعية و يفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالحة المشتركة.

المطلب الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سل الثلاث مرتبطة يبعضها ارتباطا وثيقا و هي الشراكة السياسية و الأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام و الاستقرار في حوض البحر المتوسط و الشراكة الاقتصادية و المالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية و الاجتماعية و البشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط لفهم محتوى هذه السلال الثلاثة نستعرض محتوى أهداف الشراكة الأورومتوسطية مثلما جاء به إعلان برشلونة المؤسس لهذه الشراكة و نبدأ بالأهداف السياسية و الأمنية ثم الاقتصادية و أخيرا الثقافية و الاجتماعية

الأهداف السياسية و الأمنية:

تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي و الأمني و التي تهدف لخلق منطقة سلام و استقرار في حوض البحر المتوسط) .السلة السياسية نجد فيها عدة عناصر مثل قناعة الشركاء بأن السلام و الاستقرار في المنطقة مكسب مشترك

الجانب الاقتصادي:

الشراكة الاقتصادية و المالية تشكل صلب عملية الشراكة المتوسطية و أكثر جوانبها تقدما، وقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة ثنائية مع كل دول حوض المتوسط المشاركة ماعدا سوريا ،وبذلك تكون المرحلة الأولى المعنية بإنشاء المنطقة التجارية الحرة المنشودة قد دخلت حيز التنفيذ.

من المقرر في مرحلة ثانية دفع عجلة الاندماج الإقليمي قدما و ذلك من خلال التوقيع دول حوض المتوسط اتفاقيات فيما بينها أيضا على نمط اتفاقية أغادير المبرمة عام 2004 حول التجارة الحرة.

مازال صلب المشاكل المركزية يكمن في تخلف القطاع الخاص و في انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستمرار وجود الحواجز التجارية و انخفاض معدلات التحديث و التنويع في القطاع الإنتاجي(العرباوي، ، صفحة 296).

الجانب الثقافي:

يراعي الاتحاد الأوروبي عبر الشراكة الثقافية و الاجتماعية الأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول حوض المتوسط الثالثة ،وعلى الرغم من ضآلة رصيد المجالات الشائكة للتعاون كمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان فقد أمكن تحقيق بعض أوجه النجاح في مجال التعاون الثقافي.

فقد عقد عدد كبير من المؤتمرات كما جرت العديد من النشاطات الثقافية و تم دعم و الإعلان عن البرنامجين الإقليميين " التراث الأوروبي –المتوسطي " و " مشروع أوديوفيزيول الأوروبي –المتوسطي ."كما أن هناك لقاءات تجري دوريا بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي –المتوسطي المدني.

1- أما في مجال الهجرة فلم يتحقق حتى 2010 إلا القليل ، كما أنه لم يتم إعداد مقترحا بسبب وضع اللاجئين على حدود المغرب و أسبانيا و إيطاليا ، ومازال المرء بعيدا تماما عن تحقيق الهدف الأصلي المتعلق بتحسين المعطيات المعيشية لمجتمعات شمال أفريقيا على نحو يؤدي مجددا إلى خفض عدد المهاجرين من هناك إلى أوروبا (العرباوي، صفحة 297)

المطلب الثالث:دوافع الشراكة الأورومتوسطية.

أولا الدوافع الدولية:

أ- الدوافع الجيوسياسية:

نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، الذي حول الو.م.أ إلى القوة الأولى في العالم و من دون منازع.

إن الوزن الذي اكتسبته الو.م.أ في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعود أيضا إلى قوتها الاقتصادية، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقتهما الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية في حين نجد التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41% في شكل استثمارات و قروض :مما يجعل الو.م.أ قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة.

إن الفراغ الذي تركه انهيار المعسكر الشرقي تحت قياده الاتحاد السوفيتي سابقا، ساهم في حدوث نزاعات و توترات داخلية و التي حاولت الدول الكبرى إخمادها و السيطرة ، عليها و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامه والدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لان العالم يشهد نوعا من الفوضى و سعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على زمامه حتى يتسنى للدول الأوروبية والدول الأخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية و محاوله البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وخلق توازن في القوى و المصالح(www.britaniquia.com).

ب- الدوافع الاقتصادية:

- إلغاء اتفاقيه النسيج و التي كانت الدولة النامية تتمتع خلالها بحصص الصادرات اختياريه لدول متقدمة.

-فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

-إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص و إحلالها بقيود جمركيه اخف.

-تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.

- التزام الدول النامية بالتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية ب 24%.و المتقدمة ب36%.

- السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب ألاقتصاديه التي تهدف إلى التعاون والتكتل الاقتصادي على غرار النافتا NAFTA (اتفاقيه التجارة الحرة لدول أمريكا)، MERCOSUR (رابطة دول أمريكا الجنوبية)، التعاون الاقتصادي لدول الباسيفيك APECإضافة إلىASEAN في أسيا(تجمع دول جنوب شرق أسيا) (العرباوي، ، صفحة297).

ثانيا الدوافع الإقليمية:

أ:الدوافع الأوروبية:

- بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم و استقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقه يسودها السلام والاستقرار،الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط، و لقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيد على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بان السلام والاستقرار والأمن في منطقه البحر الأبيض المتوسط يعد مكسبا مشتركا،

-التخوف الأوروبي من أمكانيه انتشار أسلحة الضمان الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبه جغرافيه منها مما قد يهدد أمنها.

- ضف إلى ذلك تنامي ظاهره الإرهاب في المنطقة يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف ،تجاره المخدرات والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا.

- الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط وقدم ما ينجر عنه من هجره إلى الدول الاوروبيه فرارا من الفقر والبطالة و عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل دولهم الأصلية.

لذلك تسعى دول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أرضها بالتعاون مع دول الجنوب

- لسعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاوله الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية ورغبه منها للبروز كقوة عالمية جديدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد(wekipedia).

-إيمان أوروبا بأن أمن الشمال وجنوب المتوسط لا ينفصلان، هو ما جعل أوروبا تسعى لممارسة سياسة جغرافيتها ، حيث أدركت أن أمنها لا ينفصل عن أمن جيرانها بالضفة الأخرى والتي تعد امتدادا طبيعيا لها(د. حروش ، صفحة 22 ،2019)

يضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقتها مع دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا خاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا وتربطها علاقات طبيعية وولاء شبه تم نجم عن الفطرة الاستعمارية كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعا تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية.

كم تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي واللغوي والفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل المنظمة الفرانكفونية والمجلس الأوروبي مؤسسه الثقافة الأوروبية الملتقيات والمنتديات العلمية و الثقافية نتيجة التمازج الثقافي والاحتكاك بين الضفتين النجم على الفترة الاستعمارية.

ب:دوافع الضفة الجنوبية:

- الرغبة في الحصول على المساعدات المالية و التقنية لإعادة الهيكلة،يضاف الى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية و القروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية.

-السعي لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رأس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار BEI في هاذا الميدان.

-الاستفادة من الخبرات و التجارب الأوروبية بهدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و تطوير الاستثمارات المحلية و هذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل و القضاء على مشكل البطالة.

-الرغبة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطية.

-الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية و أخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية.

-إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى

ثالثا الدوافع المحلية:

أ ظهور المد الإسلاميّ:

هذه الظاهرة التي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية كفشل الحكومات حديثة الاستقلال في تحقيق متطلبات شعوبه اضف إلى ذلك مخلفات البيروقراطية و المحسوبية كما أن هذه الدول يعاني شعبها نوع من الفقر و الحرمان نهيك عن مشاكل البطالة التي تفشت بها و عملية تسريح العمال الجماعية ، ضف إلى ذلك عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات ، فالدول الأوروبية تخشى من تأثير هذا التيار على بلدانها و بعد ذلك يمتد هذا التأثير إلى أراضيها بحكم قربها الجغرافي من دول الضفة الجنوبية ، ضف إلى ذلك تخوفها من انتقال هذا لمد عن طريق الجاليات العربية و الإسلامية المتواجدة على أراضيها.

ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداءات شديدة لها وما الاعتداءات و الهجمات التي شنت على الأجانب في كل من مصر و الجزائر و محاصره السفارة الأمريكية في إيران خير دليل على ذلك.

لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الاتحاد الأوروبي رغم ماتحمله من نظره لهذا التيار و تخوفها منه على مؤسستها الاقتصادية و تهديد مصالحها داخل هذا الدول إلى أننا نجدها تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الإرهاب بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في11ديسمبر 2001.

ب تفاقم مشكلة الهجرة الغير شرعية:

نظرا لمشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية الجنوبية من فقر و حرمان و بطالة و مشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية و تجدر الإشارة هنا إلا إن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت و تعددت حيث أصبحت هناك جماعة سرية تعمل بتهريب المهاجرين كما انه يمكن ملاحظة أن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة و هذا ما خلق ذعرا و تخوفا لدى الدول الأوروبية من تهديد أمنيها واستقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين فيها من أوروبا الوسط و الشرقية لكن مشكل الإرهاب من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.

يقدر عدد المهاجرون فأوروبا بحوالي2.4%من مجموع السكان الاتحاد الأوروبي و تبلغ نسبته في الدول الأوروبية 6.4 % بلجيكا 2.5% بألمانيا 4.3% بالنمسا 3.5% بفرنسا 3% بهولندا و حسب الإحصائيات المتوفرة عن المهاجرين يردون الأوروبية لسنه 1993تأتي المغرب في المرتبة الأولى من الدول المغرب العربي و تليها الجزائر فتونس أما تركيا فتتصدر قائمه البلدان المهاجرة إلى أوروبا و في الجهة المقابلة نجد إن فرنسا هيا لدول الأولى استقبالا لمهاجري شمال إفريقيا في حين تعد ألمانيا الدولة الأولى المستقبلة للمهاجرين التركيين في أوروبا (العرباوي ، صفحة301).

المبحث الثاني: تحديات و أفاق الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأور ومتوسطية.

يتضح من التحليل السابق لدى رغبة دول الاتحاد الأوربي في إقامة شراكة أوروبية متوسطية ، و قد بذلت دول الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لإزالة الحاجز النفسي الذي يفصلها عن الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ،و التي كانت قد تحفظت في البداية من الدخول في علاقات اقتصادية و أمنية شاملة مع الاتحاد الأوروبي .هذا التحفظ كانت من ورائه قيودا و تحديات أمام هذا التعاون يمكن ذكر أهمها في الآتي:

–لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظرا للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة من جهة،ولأنها ولدت مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية و الإقليمية من جهة أخرى ،فالتعدد في المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي،والتحرك المتعدد على كل الاتجاهات و المستويات قد لا يعكس عمق الفكرة أو ثرائها بقدر ما يعكس غموضها.

–يأتي المشروع المتوسطي في الوقت الذي يمثل قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة و تكتل هامة و الإتحاد الأوروبي،وتمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية،ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي إلى مشروع من روما 1957إلى ماستريخت 1992 ،أينست دول إلى خمسة عشرة دولة، ومن سوق مشتركة إلى إتحاد أوروبي اقتصادي و تقديم تكامل،نجد الدول المتوسطية الجنوبية و خاصة العربية منها حسب المشروع يتحقق . هذا التباين في تحقيق المشروع يساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما .و قد ظهر ذلك جليا من خلال الشركة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من 15 جولة و الطرف الثاني المكون من دولة واحدة،ولنا أن نتصور ثقل المفاوضات وقوتها .

–أسباب هذه المشاركة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط، و هو محاولة لاحتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف و الهجرة ، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها .فدول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة الغنية و المتقدمة لمتبذل كلما بذل تسعيا إلى حوار و مشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها،أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة ،ولكنها تسعى لذلك الحوار و المشاركة إتقاء التصدير هذه الأزمات إليها،وهي ترى بأنه لم يبقى للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ماتصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف و الإرهاب و الهجرة الغير المشروعة (عبد النبي ، ،أبحثي، صفحة 18 ، 2015).

1-تحديات التعليم و فرص العمل

التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم مفهومان متسايران ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، و لهذا يجب على الدول المتوسطية العناية بهذا القطاع .فالنظم التعليمية للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية لمتصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع و مواجهة الضغط الديموغرافي ، وانحرفت إلى التعليم الكم يعلى حساب التعليم النوعي ، و برغم التحسن النسبي في معدلات التمدرس ، وخاصة في مراحل التعليم الأولى، إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال عام 1997 في المغرب% 56 ،

في الجزائر % 38 على سبيل المثال،كذلك يبقى غياب سياسة التلاحم بين التعليم و الإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة الدول المتوسطية تكوين كوادر علمية و تكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد و التطور التقني ، و بالتالي التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها، فالجامعة يجب أن تندمج في المحيط الاجتماعي –اقتصادي للبلد.

المفارقة للدول المتوسطية الجنوبية هو وجود توفر عمالة رخيصة، ولكنها ناقصة الخبرة و الكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة و المعتمدة على طرق إنتاج معقدة و متطورة .وانطلاقا من أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط انسجاما مع رؤيته و تحقيق الأهداف هو مصالحه،فالمطلوب منه المساهمة في برامج تأهيل العمالة تعليما و تدريبا عبر برامج تمويلية، وعلى دولة المتوسطية للضفة الجنوبية استغلال هذه الفرصة ، و العمل على توجيه هذه البرامج في تأهيل اليد العاملة و الرفع من قدراتها التقنية حتى تساير و تواكب التطور الحاصل على الضفة الشمالية.

2 تحديات الطاقة:

:نفاذ و نضوب النفط فيا لمستقبل يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه اقتصاديات الدول النفطية المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط ، و أن مجابهة تحديات الطاقة تتطلب من هذه الدول تبني خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المديين المتوسط و البعيد ، مثل ترشيد استغلال الطاقة و رفع كفاءة استخدامها ،البحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الحيوية،والعمل في إطار الشراكة على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

3-التحدي السكاني:

يعد معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية، حيث بلغ على سبيل المثال معدل نمو السكان بالدول العربية حوالي2.6 % و لم يتجاوز معدل 0.4 %بالدول الأوروبية المتقدمة خلال عام 1995.

إن هذا التحول الديموغرافي يمثل أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع عائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتصاصها ، مما سيؤدي إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و ما تتطلبه هذه الهجرة من توفير الخدمات التعليمية و الصحية و مجالات العمل ، و هذه قضية لها خطورتها و تحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية(عبد النبي ،أبختي، ، صفحة 30).

4-تحديات العلوم و التكنولوجيا:

وجود فاصل علمي و تكنولوجي عميق بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية ،و يجعل هذه الأخيرة تواجه تحديا صعبا في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية و التكنولوجية من ضعف شديد و غياب شبه تام على المستوى العالمي.

إن اقتصاديات الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية تعيش حالة عجز عن امتلاك تكنولوجيا متطورة ، و هو بعيد كل البعد عن الثورة العلمية و التكنولوجية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم و الازدهار .و إن الدراسات تشير إلى أن اقتصاديات الدول المتوسطية ستبقى مستهلكة لمنجزات الثورة العلمية و التكنولوجيا خلال عقود قادمة كما كان عليها الحال خلال عقود مضت، وتدل

بعض التقديرات على أن وضع التبعية التكنولوجية سيتعاظم ، وأن هذا النقص في المعارف و المعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة40 %لهذا يجب على الدول المتوسطية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستفادة قدر الإمكان ، في تطوير نظمها العلمية و المعرفية و المعلوماتية ،مع الدقة في الاختيار التكنولوجي، و التأقلم مع التكنولوجيات المستوردة.

و مهما يكن، فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث و التطوير الذي مازال متخلفا لانخفاض حجم الإنفاق فيه، و تخلي الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة.

5-تحديات الزراعة و الغذاء :يشكل التحدي الزراعي أشد التحديات التي تواجه الاقتصاد النامي،الذي لا يزال عاجز عن تلبية احتياجات المواطن الغذائية .للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مازال اقتصادها يتميز بأنه اقتصاد مستورد للغذاء بنسبة تتجاوز % 50 من احتياجاته مما يستدعي الاهتمام أكثر بالمجال الزراعي و تطويره .وتشكل العقبات التكنولوجية أهم العقبات التي تواجه تطوير الزراعة للدول المتوسطية،حيث لا يزال المستوى التقني لزراعة متخلفا.

إن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم و صحتهم، وهذا يخضع لعدة متغيرات في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء و توافر الوسائل المساندة و النظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي .لذلك على الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية أن تعمل جاهدة لتطوير المجال الزراعي والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة المستعملة من طرف بلدان الضفة الشمالية .

تحديات المعلومات :

لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية تجمع بلدان الضفتين الجنوبية و الشمالية ،لاستغلال كلما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تصرف مراكز البحث و التطوير للدول المتوسطية،ويتوجب على الجانب الأوروبي المتقدم تقديم المساعدة المالية الكافية ، وإحداث ميكانيزمات التنسيق بين مؤسسات البحث في أوروبا وعلى الشريك المتوسطي أن يستفيد من هذه الشبكة.

فالجدية في طرح مسألة الشراكة ، وتقليص فوارق التنمية يجعل الإتحاد الأوروبي مطالب بتطوير مؤسسات البحث للدول المتوسطية عن طريق البحث العلمي،وقواعد المعلومات و شبكات الاتصال و إنشاء بنوك للمعلومات المتطورة .و إن مجال المعلومات هو تحدي أمام الدول المتوسطية لتطويره و بالتالي إمكانية اندماجها في وسط عالمي و دولي بدون عقدة

المطلب الثاني ::آفاق التعاون المتوسطي

رغم القيود و التحديات التي يواجهها التعاون المتوسطي ، إلا أن وجود مجموعة من الفرص و الإمكانيات المتاحة تساعد على تسهيل بلورة تعاون متوسطي يتوخى الاستفادة للطرفين،و بالتالي فهو يحمل في طياته آفاقا مستقبلية تعزز التعاون و الاندماج على عدة أصعدة.

1-التعاون قضية مصالح مشتركة:

أساس كل تعاون و تطوره و قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كلا لأطراف المعنية ، وبغير هذا الأساس تصبح العلاقة علاقة مساعدة من طرف لآخر،أي علاقة هشة تتأثر بسرعة و تتغير بمدى رضا الطرف المانح،فهي علاقة غير مستقرة قابلة للهزات و التراجع باستمرار.

و لذلك و حتى نجعل من المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية و الاستقرار يتوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي،تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، فهو تبادل يعود بالفائدة و الاستفادة للأطراف كلها،وهذا هو المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات الشراكة المتوسطية.

2-الإدارة السياسية الواضحة:

التعاون من أجل تنمية متوسطية جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسة جماعية ثابتة ، وقد بينت لنا مسيرة أوروبا نحو الاندماج كيف أن الإرادة السياسية قادرة على تخطي الصعاب و المشكلات التي تواجه مشروعات التعاون مهما كبرت و تفاقمت .الإرادة السياسة المطلوبة هي الإرادة الديمقراطية للشعوب التي تحققها الحكومات، وليست مجرد قرار حكومي إداري ينقلب حسب أهواء رؤساء الحكومات.ومن الواضح تماما أن الإرادة السياسية ترتبط بالعامل السابق الذكر و هو المصالح المشتركة،وهذا هو العنصر الذي طبع مفاوضات دراسة مستقبل التعاون الأوروبي المتوسطي من خلال مرحلته الأولية في توقيع اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق المتوسط(د. حروش، صفحة 23.).

3-الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير:

العلاقة المطلوبة في حالة الحوار المتوسطي هي الحوار و التفاعل الحضاري بين الحضارات العربية و الغربية حيث تنفتح نوافذ الفكر و الثقافة و قنوات الاتصال على مختلف عطاء الفكر الإنساني ، ولكن مع التمييز بينما هو مشترك وبينما هو خاص بكل جانب ، والواقع المتوسطي يشير إلى جانب أوروبي متفوق و ينافس عل المستوى العالمي زراعيا و صناعيا و تكنولوجيا و فكريا ،وجانب عربي يعيش أزمة البحث الدائب عن صيغة فكرية يتم من خلالها استيعاب ثقافة العصر ،وهي في حقيقتها ثقافة الآخر في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائص الدول المتوسطية،وهذه هي الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر.

من جانب آخر نجد أن الحداثة و التقدم و الديمقراطية بمفاهيمها الغربية التقليدية ، و باعتبارها مقومات أساسية للحضارة العصرية ، لنتكون مع أهميتها بديلا على الإطلاق للروح الحضارية التي تميز الدول المتوسطية الأخرى،و التي في غالبيتها دولا عربية إسلامية . فإذا نظرت الدول المتوسطية إلى جيرانها الأوروبيين بمثل هذا المفهوم،ثم إذا نظر الغربيون إلى تعاونهم مع الدول العربية بمثابة فرض بديل حضاري لحضارتها العربية الإسلامية،فلن يكتب لأي حوار عربي – أوروبي لا الدوام ولا حتى الوجود .فالرغبة الحقيقية للتعاون تكمن أولا في العقول و النفوس قبل أن تتحول إلى واقع ملموس وحقيقي، وقد بنيت كل الحوارات المتوسطية على مفهوم التفاعل وتقبل حضارة الطرف الثاني،وبالتالي فهو مؤثر لآفاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي.

4الديمقراطية و الأمن و التنمية:

هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون و التقارب المتوسطي و العمل على خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل حجم الفجوة بين دول المتوسط .إن الديمقراطية و الأمن و التنمية هي أعمدة رئيسية للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لأمن حيث لا توازن ، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة ، و لا تنمية متكافئة فيظل أنظمة غير ديمقراطية ، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية ،ولا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية و الاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة.

المطلب الثالث :آثار الشراكة الاوورومتوسطية

1-الآثار على الاستثمار:

-لوحظ تحويل الاستثمار الأوربي المباشر إلى شرق أوربا بدلا من دول الشراكة الاوورومتوسطية.

-كما أخفقت الدول العربية في اجتذاب الاستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي.

-حتى العون هو مشروط في الدول العربية بقضايا التصحيح الهيكلي و التعاون المالي و التجاري و حقوق الإنسان .بينما في إسرائيل يتم في تمويل البحث العلمي و التكنولوجي و تطوير الصناعات المتقدمة .(عبد النبي، ،أبحتي ، صفحة 29)

2-الآثار التجارية الناتجة عن التحرير:

إنا لهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية ،وبالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للاستثمار و الإنماء الاقتصادي وإطلاق مبادرة القطاع الخاص،إلا أن هنا كآثار هامة يمكن إبرازها في ما يلي:

إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع ،قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها ،مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضاعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوربية من اختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية ، وإذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لنتكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوربية نحو الجنوب.

ب – إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية ،مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية و على اتخاذ سياسات صناعية و اجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ج – ستبقى الأسواق الأوربية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم ،ولنتفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاقا لسياسة الزراعية للإتحاد الأوربي ، و بعد تهميش الزراعة ،و الثغرة الرئيسية و المحورية في هذا المشروع هو أن الإتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية و من جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوربية .والمزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي،ولو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوربي ما يبرره،لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجار يبين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما و نوعا، و مشروطا معا لهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة،ألا و هي التنمية المؤزرة و السليمة و السريعة لكل الأطراف و خاصة الأقطار النامية منها .

3 آثار الشراكة على التكامل العربي:

إن الهدف الإستراتيجي و الثابت للمشروع المتوسطي، هو تفكيك الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال إدخال بلدان غير عربية،مثل تركيا في هذا المشروع و عدم إدماج بلدان عربية رغم انتمائها للمتوسط مثل ليبيا، و إضافة دول غير متوسطية كالأردن وهذ التحقيق هدفها وهو الوصول إلى تجزئة الوطن العربي هذا من جهة ،و من جهة أخرى فان التعاون الاقتصادي الذي سيفرزه المشروع المتوسطي هو خلق جماعات عربية مع الكيان الصهيوني بمصالح اقتصادية يجعلها موالية لهم ما يجعلها تشكل جماعات ضغط داخل الأقطار العربية لتوجه سياسات دولها بما يتناسب و مصالحها النفعية بعيدا عن المصلحة العربية.

المبحث الثالث:الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية الجزائرية.

لقد مرّ المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل شهدت من خلالها هذه العلاقات عدة تطورات وأحداث ونتائج حيث كانت سلبية من جهة و ايجابية من جهة ثانية، ولعلّ ما ميزّ هذه العلاقة الاهتمام الكبير بالجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا راجع لما تتمتع به من مؤهلات وامتيازات ناهيك عن الموقع الجيو-استراتيجي لها.
في بداية الأمر قامت الجزائر بعقد اتفاقية تعاون عام 1976 بعدما كانت مرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية(CEE) التي تأسست بموجب معاهدة" روما 1 "بحكم علاقتها مع المستعمر الفرنسي، بعدها برزت للجزائر مساعي تهدف بالدرجة الأولى إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الأمر الذي جعلها تقبل بخيار الشراكة عام 2002 .

الفرع الأول: العلاقات الأوروجزائرية قبل عقد اتفاق الشراكة.

إنّ العلاقات التي جمعت كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا) كانت متميزة عن تلك العلاقات التي جمعت بين المجموعة الأوروبية وسائر دول البحر الأبيض المتوسط ، ولعلّ ما يثبت خصوصية هذه العلاقة تأخر الجزائر في التوقيع على اتفاقية التعاون إلى غاية 1976 عكس ما حدث مع باقي دول المتوسط خاصة إذا ما قرناها مع كل من تونس والمغرب بحكم التشابه في الخلفية التاريخية لهذين البلدين مع الجزائر.

أولا: اتفاقية التعاون سنة .1976

تعتبر فترة السبعينيات منعرجا حاسما في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية فإنّ توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية وبعد تعدد سلسلة المفاوضات بين الدولة الجزائرية من جهة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى تمّ التوصل إلى ضرورة التوقيع على اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978 حيث اتّسمت بالصبغة التجارية مدعومة ببروتوكولات مالية تتجدد بصفة دورية كل 5 سنوات (أوشن ، صفحة 22 ،2011 .)

1- محاور اتفاقية التعاون:

لقد تمخضت اتفاقية التعاون في ثلاث محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

أ – التعاون التجاري:

كانت اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال المبادلات التجارية ترتكز على مجال الصادات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية، وذلك من خلال السماح للمنتجات الجزائرية بالدخول للسوق الأوروبية شرط احترامها لقواعد المنشأ المطبقة داخل المجموعة الأوروبية .ومن بنود الاتفاقية تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 ٪ إلى 100 ٪ لبعض المنتجات الزراعية(شواشي، صفحة52، 2018).

ب–التعاون الاقتصادي المالي والتقني:

لقد قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتضمين التعاون في الاقتصادي والمالي والتقني آلية مالية تتجسد في أربع بروتوكولات مالية وهذا قصد دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية4 . وكانت المساعدات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية في إطار

البروتوكولات 5 تمول عن طريق ما يلي:

- الإعانات المالية.
- قروض خاصة.
- مخصصات البنك الأوروبي للاستثمار.

ج- التعاون الاجتماعي:

يتعلق هذا المحور أساسا باليد العاملة إذ تلتزم الدولة العضو في السوق المشتركة بمنح العمال ذوي الجنسية الجزائرية الذين يعملون فوق ت ا ربها نفس الحقوق التي يتمتع بها عمالها الوطنيون، وذلك في كل ما يتعلق بظروف العمل، الأجور .كما نص هذا المحور على مبدأ هام ألا وهو مبدأ عدم التمييز بين العمال وإقرار المساواة بينهم مع التأكيد على ضرورة احترامه، كما نصت الاتفاقية على حقوق الضمان الاجتماعي للعمال وتقديم المعونات الاجتماعية عن طريق وضع ترتيبات خاصة بقانون العمل.

2- السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي:

في عام 1969 وقعت كل من تونس والمغرب اتفاقية مشاركة لمدة5 سنوات تتعلق بالجانب التجاري، إلاّ أنّه مع بداية السبعينات قامت دول المجموعة الأوروبية بإعادة هيكلة سياستها المتوسطية تجاه دول المتوسط لتتبني في بداية الأمر السياسة المتوسطية الشاملة ثمّ السياسة المتوسطية الجديدة.

أ - السياسة المتوسطية الشاملة1972 :

قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية باعتماد السياسة المتوسطية الشاملة في قمة باريس المنعقدة بتاريخ 19-21 أكتوبر 1972 حيث شملت هذه السياسة كل الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط باستثناء اليونان وتركيا.

لقد كان الهدف من السياسة المتوسطية الشاملة ذو طابع اقتصادي وتجاري محض بحيث كانت تسعى دول المجموعة إلى تسهيل التنقل الحر للسلع والبضائع الصناعية مع إقرار مبدأ المعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية بالإضافة إلى تخفيض الحقوق الجمركية بحسب طبيعة المنتوج(بهلولي ، صفحة112، 2012،.).

ب- السياسة المتوسطية الجديدة 1990 :

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بتغيير سياستها السابقة بحيث أصبح مضمون السياسة الجديدة ما يلي:

-الاهتمام بكافة المجالات بما في ذلك القضايا الاجتماعية السياسية، الأمنية، البيئة بالإضافة إلى المسائل التي تفشت على الساحة الدولية خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، المخدرات، غسيل الأموال، قضايا الهجرة غير الشرعية.

-إتباع سياسات لتجارة أوسع وأكثر انفتاح من طرف الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات الزراعية وبعض المنتجات المصنعة من بلدان جنوب البحر المتوسط.

3: إعلان برشلونة:

بعد العديد من اللقاءات والاجتماعات للمجلس الأوروبي والتي توّجت في نهاية المطاف بعقد مؤتمر" برشلونة"، هذا المؤتمر الذي عقد في 27 و 28 نوفمبر1995 جسّد فكرة جديدة حلّت محل اتفاقيات التعاون ألا وهي فكرة الشراكة بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط منفردة، إذ حضر هذا المؤتمر كل أعضاء الاتحاد الأوروبي وممثلي دول البحر الأبيض المتوسط، كما شاركت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا في هذا المؤتمر بصفتهم ضيوف، أما موريتانيا فقد شاركت كعضو مراقب.

إنّ ما يميز هذا المؤتمر تعدد الديانات والثقافات بتعدد الدول المشاركة فيه وكذا تعدد الأنظمة السياسية واختلافها، فعلى الرغم من تعدد الديانات وهذا التباين بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية إلا أنها لم تكن عائقا أو مانعا أمام عقد الاتفاق .كما كانت هذه العوامل من أساسيات ومحاور الشركة الأوردو -متوسطية(بهلول، فيصل، صفحة 115).

4:مؤتمرات ما بعد برشلونة:

أ-مؤتمر مالطا:

تم عقد هذا المؤتمر في 15-16 أفريل 1997 وهو أول مؤتمر أورو متوسطي ينعقد بعد مؤتمر برشلونة، وذلك بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي والذي ترأسه وزير خارجية مالطا.

ب-. مؤتمر باليرمو:

انعقد ثالث مؤتمر أورو متوسطي في 3 و 4 جوان 1998 ب"باليرمو "بإيطاليا بحيث شارك فيه جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية، والذي انعقد بصفة غير رسمية.

ج- مؤتمر شتوتغارت:

عقد هذا المؤتمر بألمانيا في 15-16 أفريل 1999 وهو ا ربع مؤتمر أورو- متوسطي، ويتمحور هذا المؤتمر حول ضرورة الحرص على تنفيذ محتوى الشراكة وتوفير الأمن والاستقرار والتأكيد على مدى أهمية إنشاء منطقة أور ومتوسطية للتبادل.

د- مؤتمر مرسيليا:

في 15-16 نوفمبر 2000 بمدينة" مرسيليا "بفرنسا انعقد المؤتمر الأورو متوسطي الخامس من نوعه بحضور جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية، حيث كانت أولى اهتماماته القضية الفلسطينية الإسرائيلية(جامعة الدول العربية ، صفحة 83-99 ،1997).

بعدها توالت اللقاءات بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين وعقدت خلالها عدة مؤتمرات من بينها مؤتمر بروكسل و مؤتمر فالنسيا بإسبانيا و في 30-31 ماي 2005 انعقد مؤتمر لوكسمبورغ.

الفرع الثاني :إبرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

1- مراحل إبرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

مرت هذه الاتفاقية بعدة مراحل تميزت بطول عمرها بفعل المتغيرات والظروف الصعبة التي شهدتها الجزائر أثناء مرحلة التفاوض.

أ-مسار المفاوضات الأورو جزائرية

- المرحلة التمهيدية للمفاوضات:

شهدت العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تطورا ملحوظا تجسد في خروج الدولة الجزائرية عن صمتها والإفصاح عن رغبتها في قبول فكرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي الهادف لتوقيع الشراكة، من خلال قيام المفاوض الجزائري بإخطار اللجنة الأوروبية بقرار تضمن موافقة الجزائر على إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك بتاريخ13 أكتوبر 1993 ، لتكون أول خطوة تخطوها الحكومة

الجزائرية في سبيل عقد اتفاق الشراكة، وبعد هذه المبادرة من الجزائر توالت اللقاءات بين الطرفين وللإشارة فأن موافقة الجزائر تندرج ضمن اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 ورغبتها في تطبيق وتبني السياسة المتوسطية الجديدة المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي.

- المرحلة الرسمية للمفاوضات:

في العاشر من جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على أول وثيقة تفاوضية مع الجزائر والتي عرضت عليها بصفة رسمية في سبتمبر 1996 فبعدما كانت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبارة عن مجرد لقاءات وحوارات غير رسمية قرّر كل من الطرفين منحها الطابع الرسمي و اخراجها إلى أرض الواقع، لتنطلق بذلك يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل من طرف وفدي خبراء الطرف الجزائري من جهة والطرف الأوروبي من جهة أخرى، ولم تقتصر المطالب الجزائرية في الدورة الأولى سوى على ما يلي:
-انفتاح التدريجي للاقتصاد الجزائري اعتبارا للخصوصية التي تميزه.
-تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي، لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة.
لكن سرعان ما تمّ توقيف مسار المفاوضات بسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين خاصة إثر تجاهل الطرف الأوروبي للخصوصية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من جهة ، ومن جهة ثانية إهمال مسائل هامة كحرية تنقل الأشخاص والمديونية ثم عقدت جولة أخرى في مسار المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي عالج من خلالها الطرفان مسألة حرية تنقل البضائع والشؤون الداخلية وقطاع العدالة ليتم الإعلان رسميا عن قرار توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 07 ديسمبر 2001من طرف وزير الخارجية الجزائري.

ب – عراقيل سير المفاوضات:

لقد كانت المفاوضات الجزائرية الأوروبية طويلة الأمد وهذا ا رجع لمجموعة من العراقيل التي وقفت حاجزا أمام التوقيع الرسمي لهذه الاتفاقية ،حيث شهدت الجزائر تدهورا في الأوضاع الأمنية والسياسية خاصة في فترة التسعينات مما برز لدى الاتحاد الأوروبي بعض المخاوف من انتقال ظاهرة الإرهاب لدول الاتحاد الأوروبي. كما أن انتشار البيروقراطية في الإدارات الجزائرية وعدم استقرار المنظومة التشريعية والقانونية لم تساعد ولم تهيأ المناخ لجلب المستثمر الأوروبي إلى الجزائر.
بالإضافة إلى بعض العراقيل الأخرى كعصرنة وتطور النظام ألمعلوماتي والتكنولوجي المتوفر في دول الاتحاد الأوروبي والذي ينعدم في الجزائر (رقايقية، ، صفحة118 ،2014).

2-التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

بعد مضي العديد من السنوات على مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية والتي تم من خلالها عقد أكثر من اثنا عشرة جولة قرّر الطرفان التوقيع و بصفة رسمية ونهائية على الاتفاقية، هذه الأخيرة التي تمت المصادقة عليها بصفة نهائية في 22 أفريل 2002 بمدينة" فالنسيا "الاسبانية حيث وقع عليها عن الجانب الجزائري وزير الخارجية وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي وكذا المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وحضر هذا التوقيع كل من رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الحكومة الاسباني .إذ ت ا زمن ذلك مع الدورة الوزارية الأورو متوسطية الخامسة.

المطلب الثاني :الإطار القانوني للعلاقات الأورو جزائرية.

الفرع الأول: ماهية الشراكة.

عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، بحيث يقوم الطرفان بتقاسم المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية.

الفرع الثاني: أشكال الشراكة.

تتخذ الشراكة عدّة أشكال تختلف حسب القطاع الذي يتم الاتفاق فيه على إبرام عقد الشراكة، وعليه سنعالج في هذا المقام مجمل أشكال الشراكة حسب طبيعة النشاط والتي تتمثل في الشراكة الصناعية، الشراكة التجارية، الشراكة التقنية، الشراكة المالية، الشراكة الخدماتية.

1- الشراكة الصناعية:

تتم الشراكة الصناعية في المجالات المتعلقة بالصناعة(القطاع الصناعي)ومفاد هذا النوع من الشراكة أن يتم الاتفاق بين طرفين أو أكثر على انجاز مشروع معين، كما يتم من خلالها الاعتماد على كافة التجهيزات و الوسائل باختلاف أنواعها زيادة على ذلك يتم فيها إشراك كافة عوامل الإنتاج المملوكة لدى أطراف العقد أو الاتفاق(أوشن،.صفحة38).

أ : عقود المفتاح في اليد :

هي تلك الاتفاقيات التي يتعهد بموجبها طرف أجنبي بالقيام بعدة بناءات أو بعضها وكذا تجهيز مركب صناعي ثم تسليمه إلى المشتري وهو في حالة عمل أو تشغيل ويتحمل المسؤولية المترتبة عن عدم احترام المواصفات العقدية المتفق عليها ويكون ذلك مقابل ثمن جزافي يتم تحديده في العقد مسبقا، وهذا النوع من الاتفاقيات أو العقود تأخذ شكلين إما:

❖ عقود بسيطة:

تتمثل في تسليم مصنع كامل من الآلات وكذا العلامات والبراءة والدراسات والطرق المعدة سابقا، مقابل الثمن الذي يحدد في العقد.

❖ عقود ثقيــلة:

يلتزم بمقتضاها المورد ليس فقط بتسليم المصنع، ولكن مع تقديم المساعدة الفنية لتشغيل المصنع، وهذا النوع كثير الانتشار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ب:عقود تقسيم الإنتاج

ترتبط بموجب هذا النوع من العقود الشركة الوطنية بالشركات الأجنبية لمدة محددة تكون غالبا على المدى الطويل، فلتزم هذه الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة، فهذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال الصناعات البترولية فالطرف الوطني لا يستطيع استغلال هذا المجال بطاقاته الخاصة لأنّها مكلفة سواء تقنيا أو ماليا، هذا ما يستدعي إقامة شراكة أجنبية

ج : عقود التصنيع:

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين مؤسسة أجنبية وإحدى المؤسسات الوطنية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها قيام المؤسسة الوطنية بتصنيع وإنتاج منتجات المؤسسة ، وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات طويلة الأجل يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع، وتساهم هذه العقود في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا تنمية مهارات العمال ، يتم اللجوء إليها قصد التخفيض من تكاليف التسويق والاستفادة من انخفاض أجور العمال وأسعار المواد الأولية وكذا تمنح للطرف الأجنبي .

2-الشراكة التجارية:

يبرز هذا النوع من الشراكة في حالة القيام بأعمال تجارية مشتركة من خلال قيام أحد طرفي الاتفاق بعملية الشراء وبيع منتجات الطرف الآخر .وكثيرا ما يتم تداول هذه الشراكة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الملاحظة إلى أن الشراكة التجارية تكتسي أهمية كبيرة في تعزيز وتقوية مكانة المؤسسة الاقتصادية في الأسواق التجارية الدولية والمحلية وهذا من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان التسويق الأمثل للمنتوج يتخذ هذا النوع من الشراكة بدوره عدة أنواع من الاتفاقيات أهمها(شواشي، ،صفحة52).

أ: اتفاقية التوزيع:

تقوم هذه الاتفاقية أن الطرف أو الشريك الأجنبي يكون إما موردا أو مستوردا ومكلف للقيام بنشاطات شراء المواد الأولية أو عملية بيع المنتجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية.

ب: اتفاقية التموين

يقصد بهذه الاتفاقية تحالف عدة مؤسسات مع تمركز مشترياتها بهدف توسيع آفاق التموين الذي يمنحها قدرة حسنة في التفاوض.

ج: اتفاقية التعاون:

في بعض الأحيان تكون هناك رغبة لدى المؤسسات في دخول أسواق جديدة وبالتالي تلجأ إلى التعاقد مع مؤسسة تابعة لتلك السوق المراد دخولها وتقوم بوضع المنتجات التي تريد تسويقها، وهذا ما يتجسد في اتفاقية التعاون التي تعتبر بمثابة وسيط تجاري بين المؤسسة المنتجة والطرف المسوق لهذه السلع والمنتجات

3- الشراكة التقنية:

نكون أمام هذا النوع من الشراكة في حالة ما إذا كان الهدف من عقد الاتفاق هو تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا في سائر مجالات الإنتاج، ولعل من أهم الدوافع التي تؤدي إلى عقد الشراكة التقنية الحاجة إلى تطوير المنتجات و تحسين مردوديتها وتحقيق الجودة المثالية المتداولة على الصعيد الدولي.

4-الشراكة المالية:

تلجأ العديد من الشركات أو المؤسسات إلى الشركة المالية عندما يتعلق الأمر بوجود صعوبات وعراقيل ومشاكل مالية تهدد استقرار مؤسسة ما، وبالتالي تحول دون تحقيقها لأهدافها الاقتصادية وتحقيق الربح .لذا فإن الشراكة المالية تتم عندما تقوم مؤسسة أو شركة معينة بالمساهمة في راس مال المؤسسة التي تعاني من تلك المشاكل المالية(أوشن.صفحة41).

5- الشراكة الخدماتية:

شاع هذا النوع من الشراكة مع بداية التسعينيات أن شهدت هذه الفترة نوعا من التنافس الحاد بين المؤسسات الشركات العالمية الهادفة للبحث عن الوسائل الضرورية، والتي يستطاع من خلالها توظيف رأس المال في قطاع الخدمات .كما نلمس وجود أنواع وأشكال مختلفة من العقود التي تبرم في هذا الصدد وهذا ا رجع لتعدد الخدمات (شواشي، صفحة58).

المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية بين الدوافع والأهداف.

الفرع الأول: دوافع عقد اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

أولا :دوافع الجزائر:

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية.

-دوافع خارجية:

-إنّ انهيار النظام الاقتصادي الموجه(الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي، وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق دافع قوي للجوء إلى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ومساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر.

-إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كله عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من الم ا زيا التي توفرها الاتفاقية على مختلف الأصعدة.

-كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة إلى إقامة منطقة التبادل الحر التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية (أوشن، صفحة 42.).

- دوافع داخلية:

- تتجلى الدوافع الداخلية للحكومة الجزائرية وراء عقد اتفاق شراكة في تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هذا ما أدي إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز الميزان التجاري وتردي الأوضاع الاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة .

– إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة.

– رغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

ثانيا :دوافع الاتحاد الأوروبي:

– يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن و لاستقرار داخل القارة الأوروبية، حيث أ نه وبسبب المشاكل وتردّي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عُرفت بالعشرية السوداء ممّا أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار آنذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات والدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها (رقايقية،صفحة 119.).

– رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية خاصة وأن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره، إذ أن حاجة الاتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعه إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر.

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

أولا :أهداف الجزائر:

إنّ إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بناء على جملة من الأهداف تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

– تهدف الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة هذه إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية.

– تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

– تأهيل اليد العاملة وترقية البحث العلمي والتكنولوجي بما يتماشى ومقتضيات العصر.

– الاستفادة من خبرات وتجارب أكبر تكتل في العالم وبذل الجهود في سبيل ترقية التعاون المغاربي.

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي:

إن أهداف الاتحاد الأوروبي من عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية متشابهة في مجملها لما لهذه المنطقة من أهمية في عدة جوانب، فلطالما كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط محل اهتمام وتنافس بين أقوى دول العالم والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بحيث يسعى كل منافس من هذين المنافسين ضم دول المنطقة لصالحه. إضافة إلى ذلك يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الجزائر إلى توسيع أسواقه الخارجية لا سيما السوق الجزائرية التي هي بأمس الحاجة إلى المواد الاستهلاكية والتي وجدت الاتحاد الأوروبي هي الأخرى سوقا مهمة جدا خاصة مع قرب المسافة بينهما التي تعد عاملا هاما ساهم في ميلاد هذه الشراكة

خلاصة الفصل الثاني:

تسعى العديد من الدول أثناء إبرامها لبرتوكولات الشراكة مع بلدان أخرى أو اتحادات أو تكتلات اقتصادية إلى تطوير علاقاتها وتحقيق تكامل ومعدل مقبول من التنمية في جميع الميادين، هناك دوافع أخرى تؤدي اللجوء إلى الشراكة، أو لها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة الأزمة الاختراق الأسواق الجديدة، وثالثهما تحقيق رافعة تمويلية جديدة بتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدر كبير من فرض التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.
ومما لاشك فيه أن الشراكة الاورو–متوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين، شمال متقدم وجنوب متأخر أوفي طريق النمو توجد بينهما فجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة، ولقد أشار محللون وخبراء كثر أن أهم العناصر التي دفعت كل من أوروبا والعرب نحو التوجه لتحقيق الشراكة الأورو–متوسطية تتمثل في أمن أوروبي و خلق منطقة سلام و استقرار و خلق أيضا منطقة ازدهار مشترك من خلال التأسيس التدريجي لتجارة الحرة.
أما بالنسبة للجزائر وبعد تدهور الأوضاع فيها خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 والعشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات قررت التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية شراكة معه، إلا أن الملاحظ أن هذه المفوضات كانت عسيرة ذلك راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري والأوضاع المزرية التي عاشتها الجزائر .لكن في نهاية المطاف وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة.
لقد تناولت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية مختف الجوانب الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، التجارية، الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية، وهذا عكس ما كان سائد في اتفاقيات التعاون السابقة

الفصل الثالث

دور الشركات الأوروبية في تأسيس و ترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية للإتحاق بالمسار للتجاري العالمي

المبحث الأول: تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول:المالية الجزائرية الأوروبية و دورها في دعم و تنمية المؤسسات الجزائرية

تعد شركة FINALEP أول تجربة في مجال رأس مال الاستثمار أو رأس مال المخاطرة وهي عبارة عن شركة مالية تخضع للقانون الجزائري مختصة في رأسمال المساهمة أنشئت في عام 1991 على شكل شركة ذات أسهم.

دف شركة **FINALEP** إلى ترقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وخلق مؤسسات متوسطة وصغيرة تخضع للقانون الجزائري،تمارس نشاطاتها في المجال الإنتاجي، وتجمع متعاملين جزائريين وأوروبيين وهذا بالتدخل في إنجاز دراسات ذات مردودية و خوصصة المؤسسات العمومية والبحث عن مصادر تمويل المشاريع ودعم تأسيس وتنمية المؤسسات وتقديم دراسات تقنية اقتصادية ووضع قروض على شكل حسابات جارية للمساهمة وسندات قابلة للتحويل أو قروض المساهمة.

تخضع هذه الشركة لحكم داخلي خاص يضمن تغطية وتوزيع الأخطار، وتقتطع الشركة مساهمات أقلية بمعدل % 20 في رأس مال الاجتماعي للمؤسسات وتلجأ الشركة إلى بيع حصصها المقتطعة مع مرور الوقت.

وتجدر الإشارة إلى أن بداية المشروع تعود إلى التسعينيات حيث أقدمت السلطات الجزائرية بواسطة بنك الجزائر ووزارة المالية على دعوة البنك الأوربي للاستثمار BEI والوكالة الفرنسية للتنمية AFD والصندوق الألماني للتعاونDEG لتقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر ودراسة إمكانية خلق شركة مالية مختلطة تهدف لترقية و انشاء مؤسسات تجمع بين متعاملين جزائريين وأوروبيين (د.نوري ، صفحة 860. 2006).

بدء نشاط FINALEP الفعلي في الجزائر سنة 1992 ، ولم يكن المحيط الاقتصادي آنذاك مناسبا وملائما بالنسبة لتطوير نشاطاتها نظرا لتدهور الوضعية الأمنية وانعدام التكوين عند التأطير، ومشكلات الهيكلة والتسيير ونسبة التضخم العالية التي انعكست سلبا على نسبة الفوائد البنكية التي تعيق حركة التنمية ولكن منذ سنة 1997 تغير المحيط الاقتصادي الداخلي

والخارجي وعرف تحسنا ملحوظا، فعلى المستوى السياسي تحسنت الوضعية الأمنية وعلى المستوى الاقتصادي تم تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وانخفاض نسبة التضخم ونسبة الفوائد البنكية وفي المحيط الداخلي لFINALEP تم تكوين إطاراتها ، وتم هيكلة المؤسسة بشكل مناسب مع التحكم في طريقة التسيير واكتساب احترافية تمكنها من اخذ القرار التمويلي بسرعة، هاته العوامل أدت إلى إقناع المستثمرين الأوربيين بالعودة إلى الجزائر للاستثمار وهذا ما تحقق ميدانيا بحيث أن70 % من مجمل استثمارات FINALEP تعد شركات أوروبية جزائرية تساهمية نذكر أبرزها فيما يلي:

1الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية "somedial" هي شركة مختلطة بين مجمع "SAIDAL وهيئة أوروبية تضم عدة مخابر أوروبية مثل (shering-plough-bouchara) وقد تم إبرام عقد في 1998/09/17 عرف هذا المشروع سرعة كبيرة في الإنجاز واحتراما لمواعيده،بحيث انه اعتبر أول مشروع مشترك بدأ في الإنتاج الفعلي في ماي 2001 مقرها بوادي السمار الجزائر العاصمة وتتخصص في إنتاج حبوب منع الحمل (les contraceptifs) وقد تم توسيع النشاطات بعد ها تهيئة الجزء الثاني من المصنع والتي ستخصص لإنتاج أنواع أخرى من الدواء وخاصة actifed (ww.saidalgroup.dz

نوع المعلومات	التفصيل
تاريخ العقد	1998/09/ 17
الاسم التجاري	somedial
اطراف المشروع	Saidal-GPE
المساهمات	FINALEP(18.4%) + GPE (63.1%) + SAIDAL(% 18)
قدرة الإنتاج	27مليون وحدة مبيعات
مناصب الشغل	120منصب شغل
رقم الأعمال	2944000دج (خلال السنوات الثلاثة الأولى)
المؤشرات المالية	مؤشر المردودية الداخلية % 24.15 - ناتج الصافي: 270000 دج -مدة الاسترجاع7 سنوات-عتبة المردودية21 % :
تاريخ انطلاق الاستغلال	-ا لثلاثي الأول2001
حالة المشروع	انطلاق الإنتاج2001

الجدول رقم:(1)الشراكة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية.

2-الشراكة الجزائرية اليونانية لزراعة التبغ "ATLAS TOBACCO-SPA" تأسست سنة 1995 في ولاية تيبازة .

3- "شركة صناعات المركبات الصناعية الغذائية CEMI" التي بدأت النشاط في افريل 2000 ، تصنع مطمورات للتخزين وقطع خاصة بالمطاحن، مقرها في عنابة وهي شركة جزائرية- فرنسية– ألمانية.

4- الشركة المتوسطية للعمران وهي شركة جزائرية-فرنسية،للإنشاء والإنتاج العقاري،أنشأت في افريل 2000 لتنطلق في النشاط في افريل 2001 .

5-الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الالكترونية EIS" تأسست في 1991 تنتج تجهيزات كهربائية الكترونية كالمحولات" الكهربائية والمكيفات و المشحنات (CHARGEURS) توقفت عن النشاط لتعود سنة 1999 بواسطة دعم رأس مال التنمية ل finalep (www.finalep.Dz)

6- مشتلة (RICHTER) بعين تموشنت وهي شركة جزائرية فرنسية، تأسست في 2000 لإنتاج الكروم.

7- شركة "RECTA-FONDRIE لصناعة البرونز مقرها بحسين داي نتجت عن شراكة بين RECTA INDUSTRIE و وهو خاص جزائري وشريك فرنسي متخصص في صناعة المضخات، بدأت نشاطها في افريل2001 .

المطلب الثاني:الوكالة الفرنسية للتنمية و دورها في تمويل القطاعات الإقتصادية

1- التعريف بالوكالة الفرنسية للتنمية:

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على التطور تمثل بالنسبة للسلطات العمومية الفرنسية محور وقوام الشراكة والتعاون الثنائي، تتدخل الوكالة في إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وشمالها، وحوض المتوسط، جنوب شرق أسيا، المحيط الهادي، المحيط الهندي وجزر الكرايبي .وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوروبي.وهي ممثلة في الجزائر من 1967 حتى 1991 وكانت نشاطاتها ممولة من موارد الحكومة الفرنسية ممنوحة في شكل اتفاقيات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية.ومنذ 1991 رخص المجمع الوكالة الفرنسية للتنمية بالتدخل في المغرب العربي بناءا على مواردها وبإجراءاتها الخاصة وهذا بمنح قروض سواء للمستفدين في القطاع العمومي بواسطة (**AFD**) **أو** للقطاع الخاص بواسطة فرعها PROPARCO (https://www.afd.fr) .

2- مجالات تدخل الوكالة الفرنسية للتنمية:

تمويل المشاريع بواسطتها يخص العناصر التالية:

-تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة.

-المساهمة في ترميم السكنات بتمويل من وزارة السكن والعمران وهذا بإعادة تهيئة الأحياء المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 بمساهمة البنك العالمي

-ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب وهذا بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمارBEI .

3- نشاطات الوكالة الفرنسية للتنمية:

شهدت سنة 1999 عودة الوكالة الفرنسية للتنمية إلى النشاط بالجزائر وخلال الفترة من 1999-2000 تم تمويل خمسة مشاريع بموافقة لجنة المتابعة للوكالة تمثل ما قيمته 111.5 مليون اورو، منها 110 مليون اورو لتمويل أربع مشاريع للتنمية على شكل قروض بالتزام و 1.5 مليون اورو كإعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاماتها.

جدول رقم:(2)الأرقام الممثلة لالتزامات الوكالة الفرنسية للتنمية في الفترة 1997 -2002

السنوات	القيمة بالمليون أورو
1997	11.4
1998	-
1999	15
2000	26.5
2001	30
2002	40

أما فيما يخص نشاطات التكوين فقد وضعت ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية (CEFEB) تحت تصرف الشركاء وبطلب من السلطات أو التنظيمات والمؤسسات الشريكة حيث يقوم بتنظيم ندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135متربص.

وتهدف الوكالة الفرنسية للتنمية إلى(د.نوري صفحة 873.):

– دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بالمساهمات بالخبرة والمساعدة التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمارات وتقترح الوكالة الفرنسية للتنمية تدخلاتها في بعض القطاعات وهذا لتفادي تبعثر الجهود والحصول على اثر ملموس للسياسات المطبقة.

–ترقية وتطوير القطاع الخاص لتحضيره لمرحلة انفتاح السوق ولهذا تختبر الوكالة الفرنسية للتنمية مختلف التوجهات الممكنة من منح قروض للبنوك إلى تعبئة الادخار المحلي لتمويل القطاع على المدى الطويل وتحسين مساهمات القطاع البنكي.

المطلب الثالث:برنامج اللجنة الأوروبية MEDA

قصد إنجاح مسار الشراكة الاورومتوسطية بأبعادها الثلاثة السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة .لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق.

1**–أهداف البرنامج:**يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاثة محاور :

أ–تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير:الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين ، نظم المعلومات والاتصالات،النوعية والصيانة وغيرها من الأمور،فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

ب–دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من اجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج–دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم:هيئات الدعم العمومية والخاصة،جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطية،معاهد التكوين،ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات،المعاهد العمومية والإدارات المركزية(Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, , février 2000.).

2-توجهات البرنامج:يستفيد من البرنامج كل من:

-الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية:

-المواد الغذائية والفلاحية

-الصناعات الغذائية

-الصيدلة والصناعات الكيميائية

-مواد البناء

-السلع المصنعة

الصناعات الميكانيكية

-صناعة الأحذية والجلود

-الصناعة الالكترونية

-الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.

ويستثنى منه قطاعات الزراعة و التجارة و الخدمات.

3-طبيعة التدخلات:يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل ب % 80 من تكلفة التدخلات

-المساعدة التقنية من اجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفدين.

-تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفدين.

-تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.

وعليه فالبرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات والمعدات، لوازم الترخيص أو تسريحات أخرى للاستغلال.

4-شروط الاستفادة من البرنامج:فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على الشروط التالية؛

- -الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج

-أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل

-عدد العمال ما بين 10 و 250عامل

-حفظ على الأقل % 60 من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية

-أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال (الثلاث سنوات الأخيرة) حددت المساهمة الجبائية ب 100000 دج.

-أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة

-الالتزام بدفع مشاركة قدرها % 20 من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (% 80) الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي (د.نوري،صفحة 875.).

5-وسائل ومدة الدفع:

يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعىUGP وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات.وتلعب أل UGP دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي(POG) يغطي فترة5 سنوات ومخططات عملية سنوية (POA) في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية .

وتقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى5 سنوات والمهيكلة على النحو التالي :66.445 مليون اورو منها 57 :مليون اورو باسم الاتحاد الأوروبي أي حوالي 4.657 مليار دج،والمبلغ المتبقى على عاتق الخزينة العمومية الجزائرية. وقد منحت اللجنة الأوروبية في الجزائر الإشارة الخضراء لبرنامج . MEDA (أ. عبد الكريم ، صفحة 85)

المبحث الثاني: دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الجزائرية

تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي من اجل مواجهة الآثار السلبية للمنافسة الخارجية غير المتوازنة يقتضي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية أولا وترقية قدرات الاقتصاد الوطني ثانيا

المطلب الأول:" دورها في تأهيل الإقتصاد على المستوى الداخلي:

1- أعادة هيكلة القطاع العمومي:

يتميز هذا القطاع بمعدل بطالة كبيرة ويزداد بربع مليون كل سنة في الفئة النشطة واعتماد كلي على منتوج واحد فيما يخص الصادرات البترولية وجهاز إنتاجي لا يعمل إلا بنسبة 50% كما يتميز بحساسية مفرطة للتغيرات الطارئة على المستوى الدولي، تعتبر هذه المميزات غير مشجعة للاقتصاد الجزائري فهي تعكس ضخامة التصحيحات التي يجب القيام بها من أجل تحقيق معدل نمو مقبول.

أهداف إعادة الهيكلة:

- تخفيض أعباء عجز القطاع العام على الدولة.
- إعادة تنظيم وتأهيل القطاعات التي يمكن أن تساهم في عملية التنمية وتقليص البطالة.
- تكثيف النسيج الصناعي الذي يشكل القطاع الخاص الدولي المحرك الأساسي له.
- دورها كمنظم يسهر على وضع الشروط القانونية والتنظيمية التي تسمح للاقتصاد الوطني أن ينشط بانسجام مع فرص إحرامها
- دورها كمحامي للمواطنين في حصولهم على السلع والخدمات بسهولة وبعدالة.
- دورها كمنشط للتنمية عبر السياسات المالية والنقدية التشريعية.

تقول النظرة السياسية أن إعادة الهيكلة هي تحرير القطاع العام وجعل آليات السوق وقوانينه هي المتحكمة في تنظيم النشاط الاقتصادي العام للبلاد ومن أهم التدابير المعتمدة في هذا المجال فيما يخص المؤسسات العمومية الاقتصادية

2- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

- الاستفادة من الاستثناءات: تعتمد الجزائر في سياساتها التجارية اعتمادا كليا على الأسواق التجارية الدولية .

و بالتمعن في هيكل وارداتها نجد في المقدمة الوسائل الصناعية الإنتاجية ووسائل التجهيز والمواد الاستهلاكية غير الغذائية، إذن سياسة تعبئة الطاقات في المرحلة القادمة تقتضي التعديل وذلك من خلال (شيحي ، صفحة 123 ،2012):

- تشجيع التنمية المحلية في كل المجالات من خلال تشجيع وتقوية القدرات الإنتاجية وتأهيلها وإنعاش النشاط الإنتاجي وزيادة

المدخرات والاستثمارات وتحسين إدارة الضرائب وخاصة المؤسسات المفلسة وإعادة توطين رأس المال المبدد وإعادة إصلاح المنظومة المصرفية وتحرير أسعار الصرف وتخصيص الموارد البشرية على استخدامها بأحسن الطرق وضمان حقوق المستثمرين الأجانب وتحرير قطاع الخدمات وتحسين المنافسة المحلية من خلال تخفيض التكاليف وتوطين التكنولوجيا وإحداث مراكز البحث والتطوير مع الاهتمام أكثر بالعامل البشري الذي يعتبر أساس عملية التنمية.

-إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية.

– عدم التسرع في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بترشيد القرارات المتخذة.

– تأهيل ورفع كفاءة وفعالية القطاع الخاص بزيادة مساهماته وإلغاء العراقيل التمييزية خصوصا بعد تجسيد أولوية الاستثمار الأجنبي

– الحفاظ على سيطرة الدولة على القطاعات الإستراتيجية والعمل على إيجاد صيغ للشراكة مع القطاع الأجنبي والتكتلات الاقتصادية .

– التركيز على الفروع والأنشطة الاقتصادية التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة طبيعية أو نسبية في القطاع الزراعي والصناعي و الخدماتي ومحاولة ترقيتها.

– ترقية الحوار الاجتماعي وتحديثه عن طريق المناقشة المتعلقة بالخيارات الأساسية الإستراتيجية

-العمل على محاربة الرشوة وكل أنواع الفساد الذي ينخر جسد الدولة.

-إعادة النظر في بنية الجهاز التجاري عن طريق رفع مستوى صادراتها وتنويعها وتجنب التوازن الوهمي بين الصادرات والواردات و إصلاح ميزانها التجاري

3- السياسة الزراعية والصناعية:

- *الاهتمام بالقطاع الزراعي:*

لتفادي الانعكاسات السلبية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تسعى الجزائر إلى ترقية هذا القطاع من خلال :

-وضع سياسة تقارب بين الأوضاع السائدة في الأسواق المحلية والأوضاع السائدة في الأسواق

الدولية و الاستفادة من الفترات الانتقالية الخاصة بتنفيذ الدعم.

– استخدام التقنيات والوسائل الحديثة في القطاع الزراعي والتجديد المستمر للوسائل والتجهيزات مع كل مستحدث تكنولوجي.

– تكثيف الدراسات والبحوث وتخصيص ميزانية سنوية للبحث في المجال الزراعي.

– الزيادة في الاستثمارات الزراعية لتغطية ارتفاع الأسعار وتحسن الاستجابة للعرض .

– تشجيع الإستثمار في قطاع الزراعة في الجنوب عن طريق الدعم المادي وتوفير خدمات ما بعد الإستثمار من ري، تخزين ، ونقل... الخ.

– التشجيع على الإستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تقديم امتيازات وتسهيلات للمستثمرين كالإعفاءات الضريبية، التسويق والترويج للمنتجات المحصلة(عبد النبي،أبختي، ،.صفحة 80).

-تكوين إطارات وخبرات ذات الكفاءة العالية في هذا المجال وتوعية المستثمرين من خلال حملات التوعية والتكوين.

-العمل على توعية المجتمع خصوصا الشباب منهم بضرورة الإستثمار في القطاع الزراعي.

-وضع نظام قانوني لتطهير العقارات الفلاحية.

- *تنشيط قطاع الصناعة:*

في إطار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يتوجب على الجزائر ترشيد تسييرها الصناعي لمواجهة انعكاسات الانضمام من خلال:

-توطين و إدخال التكنولوجيا على قطاع الصناعة والعمل على مواكبة كل مستحدث تكنولوجي

- التكوين المستمر لليد العاملة المحلية عن طريق تنظيم محاضرات وملتقيات أجنبية لتبادل الخبرات والتشجيع على الاستثمار في الصناعات الحساسة والإستراتيجية كالصناعات الإلكترونية والصناعات المنتجة للصناعات ووسائل الإنتاج.

- خوصصة المؤسسات الصناعية في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن هذه الأخيرة من الانطلاق في العمل وهذا الاستغلال الفترة الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

- محاولة توطيد العلاقة بين المؤسسات الصناعية والبنوك لمنحها قروض تساعدها على تسريع نموها.

- تقريب مختلف المناطق الصناعية من الإدارات الخدماتية خاصة النقل الجوي والبحري قصد التصدير بأقل التكاليف والقدرة على المنافسة.

- العمل على إنشاء مؤسسات صناعية بالقرب من المناطق التي تتوفر على المواد الأولية وتدعيمها نظرا لكثرة التكاليف التحويلية.

- الإعتماد على التخصص في الإنتاج بإنشاء مؤسسات فرعية صغيرة تقوم بتجميع مراحل تصنيع المنتجات المؤسسة الأم.

- الاهتمام بالصناعات الأقل تلوثا.

- الاهتمام بالمؤسسات التي تستهلاك الوقود والطاقة بكثرة.

- العمل على إدماج المؤسسات الصناعية الكبرى بدلا من تقسيمها لكي يكون لها وزن تفاوضي كبير على المستوى الدولي.

إن استغلت الجزائر الطاقات في قطاعاتها الإستراتيجية والتزمت بالوفاء بوعودها واتبعت خطوات وسياسات الإصلاح المرتبة سوف تستطيع تجنب معظم الآثار السلبية المترتبة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(عبد النبي ،أبختي، ،.صفحة 75).

المطلب الثاني:" دورها في تأهيل الاقتصاد على المستوى الدولي.

في مسعى الجزائر لتحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي اقتضت الضرورة العمل على إيجاد إطار إستراتيجي تجنب به الاقتصاد الوطني الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة خارجيا وتأهيله ويقتضي التأهيل على المستوى الخارجي

القيام بـ:

1- .البحث عن أسواق جديدة :

الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للجزائر صاحبتها لهفة شديدة للاندماج والتكتل في محتوى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حمائية الإقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة و لشراكة الأورومتوسطية دور في إنشاء تكتلات إقليمية مغاربية تقوم على أساس مصالح متبادلة مشتركة لا على أساس العواطف والشعارات نظرا لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية من قدرات وإمكانيات مؤهلها لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية ومن أهمها :

-الاحتياطيات البترولية والغازية والمواد الأولية الضخمة.

-المساحة الشاسعة التي يتربع عليها المغرب العربي حيث تفوق 5.8 مليون كلم.

-مساحة الأراضي الزراعية التي تزيد عن 21 مليون هكتار .

- إتساع السوق الاستهلاكي حيث يزيد سكانها عن 80 مليون نسمة والعدد الهائل لليد العاملة المؤهلة.

- موقعها الجغرافي الذي يجعل منها بوابة لقارة افريقيا.

2- تقليص المديونية و الاستفادة من الثورة المعلوماتية:

تسعى الجزائر إلى تركيز معظم السياسات والإستراتيجيات لتأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي وتقليص حجم المديونية الخارجية والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا إعادة التوازن الأسواق رؤوس الأموال والتقليص من مستحقات خدمات الديون وفوائدها هذا من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال من خلال العمل على تغطية كل مستحدث تكنولوجي على مستوى الاتصال والإعلام خاصة فيما يتعلق بظهور شبكات الانترنيت التي ساهمت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية والاستفادة من الخدمات التكنولوجية لتخفيض تكاليف النقل والاتصال ما بين الدول و كان لشراكة الأورومتوسطية الدور في إقامة جسر المعرفة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر و بفضل الاحتكاك الناتج عن الشراكة أدى الى تبادل الخبرات و وسائل الإنتاج بالإضافة إلى العمل على التمرن على مهارات التكنولوجيا وتوطينها على المستوى الداخلي من خلال منح تسهيلات للمستثمر الأجنبي والموردين لها وتخصيص تكاليف لإقامة بحوث التطوير .

3- .تفكيك التعريفة الجمركية:

تترقب الجزائر من خلال فتح أسواقها تدفق المزيد من رؤوس الأموال والتكنولوجيا والشركات وسعيا منها للإستفادة من هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية محليا تسعى إلى مواصلة تخفيض وتفكيك التعريفة الجمركية من خلال التصديق على الاتفاقيات المبرمة تدريجيا وذلك بخصوص المنتجات الصناعية والسلع والخدمات وبتنقيح الجزائر للتعريفة الجمركية تكون قد راهنت على الرفع من شجاعة اقتصاد مؤسساتها وضمنت استقبال أسواق عالمية جديدة و الانضمام السريع للمنظمة العالمية للتجارة.

4- تسوية سعر الصرف:

تعتبر عملية تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي نظرا لما له من دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل اتفاقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل وضع الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعمل على تحديد أسعار الصرف بطرق تحكيمية تعكس حالة السوق(شيحي، ، صفحة 130.) .

المبحث الثالث:إستراتيجية تأهيل قطاع التجارة الخارجية

المطلب الأول:الاندماج الإيجابي للمنظمة العالمية لتجارة

1- تفعيل دور الدولة

طبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه الجزائر تتطلب إعادة الإعتبار الوظيفة الدولة كمحرك للتنمية الاقتصادية دون عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي وفي هذا السياق تعمد الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها على تبني إصلاحات اقتصادية إلى جانب إصلاحات إجتماعية وسياسية رشيدة ومجدية

تتمحور أساسا حول:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

- التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة بدعمها للمنشآت الخاسرة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم، البحث العلمي والصحة و الاهتمام بالبنية الأساسية المنشات الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

- توفير مناخ استثماري مناسب وتشجيع الاستثمار المحلي بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية

- توفير اطار قانوني و تجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض المنازعات من خلال نظام قضائي مختص في المعاملات التجارية والمالية.

- تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص خاصة اذا كان الهدف، تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال مع الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة تحقق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات مع ترشيد العمليات الاستيراد والعمل على زيادة القدرة التصديرية.

2- الشروع في تشكيل تحالفات سياسية وأمنية:

أي مشروع تكاملي يتوقف أساسا على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب الحاكمة بالإضافة إلى التعجيل باعتماد منظومة أمنية إقليمية (مغاربية، عربية) وذلك بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الإقليم بدلا من استيرادها من الدول صاحبة الهيمنة مثل أمريكا وبريطانيا لقاء تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية جد باهضة.

المطلب الثاني: دور التكتلان الإقليمية و القارية

كان العالم وسيظل تتجاذبه أقطاب متعددة إذ أن فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة والمهيمنة لا تلبث وأن تتلاشي ولذلك تعد إستراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية بالنسبة للدول النامية (الجزائر) ذات أهمية قصوى وجب تثمينها فبالنسبة للجزائر يعد

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إطارا مواتيا يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الدول العربية وهو أمر يعزز من إمكانيات الاندماج الإيجابي في المنظومة التجارية العالمية.

تكمن الأهمية النسبية للدول الأعضاء في أنها تمثل 180 مليون نسمة أي 66 % من مجموع العالم العربي والبالغ عددهم حوالي 260 مليون نسمة وبالتالي فإن فرص الاستثمار والنفاذ إلى سوق كهذه سوف يزيد من التجارة البينية وفقا لاقتصاديات الحجم و الوفرات التي تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية ووفقا لمقتضيات السوق الكبير الذي تستهدفه الشركات العربية والشركات الدولية في إطار العولمة واندماج الأسواق العربية في السوق العالمي.

خيار الجزائر للاندماج الإيجابي ضمن النظام التجاري العالمي الجديد مرهون بمدى استعدادها الاعتماد تدابير فعالة ورشيدة في المجال السياسي والاقتصادي وما يتصل بها إذ تقود إلى بناء اقتصاد تنافسي والمنظمة العالمية للتجارة مدعوة بكل ما تما م احهزة ولوائح تنظيمية المساهمة الجادة في أحداث تنمية مستديمة في الجزائر(شيحي ، صفحة 180.)**.**

الخاتمة العامة

وفي الأخير وبعدما تطرقنا إلى هته الدراسة بفصولها الثلاث ولخلاصة لهذه المذكرة نستطيع القول أن المنظمة العالمية للتجارة سلاح ذو حدين يمكنها تنمية و ترقية بلد ما و يمكنها أيضا المساهمة في عدم التحاقه بالقطار التنموي العالمي و يجب على الدول الغير منظمة المواصلة في تحسين نظامها التجاري و الاقتصادي و بدون أن ننسى فضل الشراكة الأورومتوسطية في ترقية بلدان شمال المتوسطي التي أعطت حلول اقتصاديو و اجتماعية في تنمية و ترقية و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة و الدخول في علاقات اقتصادية تجارية و إدخال التقنيات الجديدة:

النتائج:

الشراكة والأورومتوسطية تسعى بطبيعة الحال إلى إقامة تبادلات حرة بينهما وكانت الجزائر نموذجا على هذه الشراكة وانعكاساتها على الأورو متوسطية وكيفية حلها للمشاكل والأزمات التي كانت سائدة آنذاك في الجزائر، من أجل توفير الظروف الملائمة بلتحقيق التنمية وإحداث تغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومن هنا يمكننا القول أن الشراكة الأورو متوسطية خلقت جوا من الإصلاحات والانعكاسات الإيجابية بين أطراف المشاركة خصوصا على مستوى المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد هو الذي يحدد قوة وضعف الدول و تأثيرها الإيجابي على الجو الاقتصادي السائد في الجزائر و هاذا ما تؤكده صحة الفرضية الأولى.

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، إذ أنها تقوم على مبادئ واتفاقيات تجارية، تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة، وإلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وبما أن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات، فإن الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزيد من التنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة. والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، و هذا ما تؤكده صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

– اعتماد التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، إصدار الشهادات وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.

– تشجيع القطاع الخاص ليكون عونا للقطاع العام في تحمل المسؤوليات تنويع الاقتصاد الوطني.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الاقتصاد الوطني.

– تشجيع الإنتاج و الإنتاجية خارج القطاع الإستخراجي و المحروقات.

–الاهتمام بإعداد و تطوير العامل البشري المحلي لمجابهة التطورات التكنولوجية و التقنية في العالم.

الفهرس

الإهداء.....

كلمة شكر و تقدير.....

الملخص.....

المقدمة .....

الفصل الأول:المنظمة العالمية لتجارة.....01

المبحث الأول:ماهية المنظمة التجارة العالمية.....**02**

المطلب الأول:التعريف بمنظمة التجارة العالمية.....**02**

المطلب الثاني:أهداف و مهام منظمة التجارة العالمية.....**03**

المطلب الثالث:مبادئ منظمة التجارة العالمية.....**05**

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.....**06**

المبحث الثاني:العضوية و الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة.....**08**

المطلب الأول:إيجابيات و سلبيات الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**08.**

المطلب الثاني: إجراءات و شروط الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**10**

المطلب الثالث: الانسحاب من المنظمة العالمية لتجارة.....**13**

المبحث الثالث:الجزائر و مسار الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**15**

المطلب الأول:دوافع الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**15**

المطلب الثاني:إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**17**

المطلب الثالث:المفاوضات الإنضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**19**

المطلب الرابع:أسباب تأخر الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.....**20**

الفصل الثاني:الشراكة الأورو متوسطية.....24

المبحث الأول:ماهية الشراكة الأورومتوسطية.....26

المطلب الأول:التعريف بالشراكة الأورومتوسطية.....26

المطلب الثاني:أهداف الشراكة الأورومتوسطية.....27

المطلب الثالث: دوافع الشراكة الأورومتوسطية. 28

المبحث الثاني:تحديات و أفاق الشراكة الأورومتوسطية. 32

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورومتوسطية.....32

المطلب الثاني: فرص و إمكانيات التعاون المتوسطي. 35

المطلب الثالث : أثار الشراكة الأورومتوسطية. 37

المبحث الثالث:الشراكة الأوروجزائرية. 39

المطلب الأول:التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية الجزائرية. 39

المطلب الثاني:الإطار القانوني للعلاقات الأوروجزائرية.....45

المطلب الثالث:الشراكة الأوروجزائرية بين دوافع و الأهداف. 48

الفصل الثالث: دور الشركات الأوروبية في تأسيس و ترقية المؤسسات الإقتصادية الوطنية للإتحاق بالمسار التجاري العالمي.....51

المبحث الأول: تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.....**52**

*المطلب الأول: المالية الجزائرية الأوروبية و دورها في دعم و تنمية المؤسسات الجزائرية.....**52***

*المطلب الثاني: الوكالة الفرنسية للتنمية و دورها في تمويل القطاعات الاقتصادية.....**55***

*المطلب الثالث:برنامج اللجنة الأوروبية MEDA.....**57***

المبحث الثاني: دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الجزائرية.....**60**

المطلب الأول:دورها تأهيل الاقتصاد على المستوى الداخلي.....**60**

المطلب الثاني: دورها في تأهيل الاقتصاد على المستوى الدولي.....**63**

المبحث الثالث: إستراتيجية تأهيل قطاع التجارة الخارجية.....**65**

المطلب الأول:الاندماج الإيجابي للمنظمة العالمية لتجارة.....**65**

المطلب الثاني: دور التكتلان الإقليمية و القارية.....**65**

قائمة المراجع:

الكتب:

- فاطمة الزهراء رقايقية.

المذكرات و المجلات:

- نوري منير يومي 17 و 18 أفريل 2006.متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.الجزائر .
- د .ناصر دادي عدون .ناصر دادي عدون،محمد متناوي ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل.
- د . محمد ناجي حسن خلي.
- د.بوخالفة علي. انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة و انعكاساتها علة مشكلة التغذية.
- أ.سهام عبد الكريم ،برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- د. فهد بن يوسف العيتاني . منظمة التجارة العالمية،نشأتها،مبادئها و إتفاقياتها.
- ا.حسين عباس حسين الشمري.إيجابيات و السلبيات الانضمام لمنظمة التجارة الدولية،جامعة بابل.2012.
- ملاح سمية. دراسة استشرافية لآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إيمان قدور ، دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- أوشن ليلى،الشراكة الأجنبية و المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- د.لمياء حروش،الشراكة الأورومتوسطية السياقات و المسارات.
- شيحي حفيظة ، ترشيد السيايات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي"WTO".
- مزوري الطيب،الإنعكاسات المرتقبة على إنضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة
- هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر.
- جامعة الدول العربية،المتوسط مابعد مؤتمر برشلونة.
- فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- عبد النبي عبد الغني،أبختي الصديق،الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري

- العرباوي نصير،مستقبل الشراكة الأورومتوسطية.
- Egyptien Institute for Political and Strategic Studies المعهد المصري للأبحاث.

المواقع الإلكترونية:

- موقع ويكيبيديا www.wikipidia.com .
- موسوعة بريتانيكا. www.britaniquia.com .
- موقع المنظمة العالمية لتجارة www.wto.com .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة بسكرة في:.....

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم .....

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله

الأستاذ:.....

الرتبـــة:.....

قسم الارتباط :.....

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب (ة):.....

الشعبة:.....

التخصـــص:.....

بعنـــوان:.....

.....

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف **رئيس القسم**

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commercialeset des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

قراروزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أسفلـه،

السيـد(ة):.....
.....

الصفة: طالـب ☐ أستـاذ ☐ باحث ☐

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....والصادرة بتاريخ.....

المسجـل(ة) بكليـة/معهد .....قسم: .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث: مذكرة ماستـر ☐ مذكرة ماجستيـر ☐

أطـروحة دكتـوراه ☐

تحـت عنـوان:

.....

.....
.....

أصـرح بشـرفي أنـي ألتـزم بمراعـاة المعـايير العلميـة والمنـهجيـة ومعـايير الأخلاقيـات المهنيـة والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.....

توقيـع المعنـي (ة)